عمان وتجارة الرقيق في شرق أفريقيا
في القرنين ١٨ و ١٩ (*)

مركز البحوث
والدراسات التاريخية

أ.د. إبراهيم عبد المجيد محمد حمد
أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر
كلية الآداب– جامعة المنصورة

الملخص:

رغم أن العرب لم يكن لهم دور في خلق تجارة الرقيق في شرق أفريقيا، لكن ربما كان لهم نصيب فيها، فكان العرب يتوغلون نحو داخل القارة الأفريقية، وكان تجار الرقيق من العرب والعرب العمانيين على وجه الخصوص.

وترجع بعض المصادر ظهور وازدهار تجارة الرقيق في شرق أفريقيا والخليج العربي إلى استيلاء العمانيين على زنجبار (Zanzibar) وجزيرة بمبا (Pemba) في أواخر القرن ١٧م، حيث تحولت زنجبار تحت حكم اليعاربة (Alyaariba)، ومن بعدهم آل بوسعيد (Al Busaid) إلى سوق للعبيد.

وكانت أسعار الرقيق تُحدد وفقًا لأعمارهم وجنسهم ومنشأهم، وكانت المصادر الرئيسية لهذه التجارة جنوب القرن آلافريقي، وأقاليم البحيرات العظمى والكونغو، وكان معظم ساحل شرق أفريقيا، قاعدة لشن غارات نحو الداخل، وكانت بيوت المال الهندية تقدم التمويل اللازم لكل هذه الأنشطة، وقد شارك في هذه التجارة بعض الأفارقة.

(*) مجلة "وقائع تاريخية" العدد (٣٨)، يناير ٢٠٢٣.

Oman and Slavery Trade in East Africa in the 18thCen and 19th Cen.

Though Arab had no role in creating slavery trade in East Africa. But they may have no share in it. As Arab were penetrating inside African continent. Slavery traders were Arab, especially Omani Arab.

Some sources attributed the appearance and flourishing of slavery trade in East Africa and the Arab Gulf is due to the Omani control on Zanzibar and Pemba Island at the end of 17th cen. As Zanzibar turned into Slavery market under Al yaariba rule and Al Busaid.

The prices of Slavery were determined according to their age, nationality and upbringing. The main source of this trade was South of African Horn, regions of Great Lakes and Congo, most of them in the coast of East Africa were base for raids. The Indian treasury were introducing finance necessary for these activities. Some Africans involved in this trade.

المقدمة

من المعروف أن تجارة الرقيق كانت موجودة منذ أقدم العصور، ورغم أنها قديمة، إلا أنها على الأرجح قد بلغت ذروتها قبل تحريمها قانونيا وتلاشيها نهائيًا من المنطقة، وفى الحقيقة أن هذه التجارة في شرق أفريقيا – تسبق التجارة في المحيط الأطلسي بوقت طويل– وهى التي كان يمارسها على وجه التحديد العرب المسلمون.

وعلى خلاف تجارة الرقيق في المحيط الأطلسي – تلك التي جذبت اهتمام العلماء والكتاب– فإن تجارة الرقيق في المحيط الهندي لم تنل نفس الاهتمام، ولم تصل في حد ضخامتها والامتهان بها مثلما حدث في غرب أفريقيا.

وعلى هذا كان موضوع البحث تحت عنوان "عمان وتجارة الرقيق في شرق أفريقيا في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر"، وقد تم تقسيمه إلى

تمهيد وعدة عناصر، تناول العنصر الأول عمان وبداية تجارة الرقيق في شرق أفريقيا، وعالج العنصر الثاني مصادر الرقيق في شرق أفريقيا وطريقة جمعه ونقله إلى الساحل، أما العنصر الثالث فقد تناول بالدراسة والتحليل دور الأفارقة في هذه التجارة في شرق أفريقيا، وتطرق العنصر الرابع إلى أسواق الرقيق في شرق أفريقيا والرحلة إلى آسيا، وأما العنصر الخامس والأخير فقد وضح حجم تجارة الرقيق في شرق أفريقيا وجدواها الاقتصادية.

وقد اعتمدت في معالجة هذا البحث على مجموعة لا بأس بها من الوثائق الإنجليزية، علاوة على مجموعة كبيرة من المراجع الأجنبية وبعض المراجع العربية والمعربة، وأما بالنسبة للوثائق فهي عبارة عن وثائق وزارة الهند البريطانية (I.O.R)، وبعض وثائق وزارة الخارجية البريطانية (F.O.)، وبالنسبة للمراجع الأجنبية والمعربة فأغلبها عبارة عن كتابات لبعض القناصل والمسئولين السياسيين في منطقة الخليج وساحل شرق أفريقيا بوجه عام ومسقط وزنجبار بوجه خاص.

تمهيـــد

أكد ريجنالد كوبلاند (R. Coupland) في كتابه أن تجارة الرقيق كانت موجودة منذ أقدم العصور[١]، ورغم أن هذه التجارة قديمة إلا أنها على الأرجح قد بلغت ذروتها قبل تحريمها قانونيًّا وتلاشيها نهائيًّا من المنطقة، وأقدم مرجع يتحدث عن السلطان سعيد وتجارة الرقيق، هو ما ذكره جيمس بريور (James Prior) الذى كان يعمل في سنة ١٨١١م جراحًا في الفرقاطة نيسوس (Nisus) والتي كانت تقوم بعملية مسح هيدروجرافية (Hydrographical) لغرب المحيط الهندي، فقد ذكر أن فرقاطة فرنسية قد أُرسلت من موريشيوس لإبرام معاهدة تجارية دائمة مع سلطان كيلوه لتجارة الرقيق، وقد حددت الاتفاقية السعر المبدئي للرأس من الرقيق ٣٢ دولارًا؛ أي ما يساوى ثمانية جنيهات إسترليني ورغم توفر الرقيق بدرجة كبيرة، إلا أن

سلطان كيلوه لم يستمر طويلاً في ممارسة تلك التجارة، ومن الجدير بالذكر أنه تعرض لهجوم من السيد سعيد بعد إبرامه تلك المعاهدة مع الفرنسيين[٢].

ورغم أن العرب لم يكن لهم دور في خلق تجارة الرقيق في شرق أفريقيا لكن ربما كان لهم نصيب فيها[٣]، فكان العرب يتوغلون نحو داخل القارة الأفريقية، وبمرور الوقت بلغت تجارة الرقيق ذروتها في القرن التاسع عشر[٤]، ويبدو أن تجارة الرقيق من شرق أفريقيا كانت ضئيلة في الحجم العددي حتى القرن التاسع عشر، حيث كانت المطالب الآسيوية الأساسية تنحصر في الحصول على عمال في مزارع النخيل في البصرة وبندر عباس وميناب (Minab)[٥]، وعلى امتداد ساحل الباطنة[٦]، وفى حرفة الغوص للبحث عن اللؤلؤ[٧] في البحرين ولنجه (Lingeh) على الخليج الفارسي، والجنود الأرقاء في شبه الجزيرة العربية وفارس والهند، وصناع أرصفة ملاحية أو عمال مراكب شراعية في مياه المحيط الهندي التي كانت تحت السيطرة العربية ومحظيات وخدم في المجتمعات الإسلامية في آسيا[٨]، وباستثناء المحظيات والخدم والجنود فالرقيق كانوا يُستخدمون عادة بمثابة طاقم عمل[٩].

كما كان الرقيق يقومون برعي الإبل وبأعمال أخرى مثل الحراسة الخاصة بشيوخ القبائل والزعماء والمشاركة في الحروب المحلية، وكان بعضهم يقوم بأعمال الطهى، ويُعهد إلى البعض الآخر منهم والذى عُرف بالاستقامة والإخلاص والتفاني بتربية أطفال سيده، وقد تزايدت نسبة الطلب على الرقيق في المناطق الساحلية، وفى المناطق الزراعية حيث كانت وسائل الري البدائية بحاجة ماسة لخدمتهم المستمرة التي تعتمد كثيرًا على القوة البدنية[١٠]، وفى المدن حيث كانوا يعملون خدمًا في المنازل[١١]، وكان الطلب عليهم يتناقص في المناطق الرعوية الفقيرة التي لا تحتاج إلا لأعداد ضئيلة من الرقيق يساعدون في رعى وسقاية الإبل[١٢]، وكان امتلاك الرقيق في حد

ذاته وبصرف النظر عن الأعمال التي يقوم بها، يُعد وجاهة اجتماعية وثروة اقتصادية، وكلما ازداد عدد الرقيق كلما ارتفعت مكانة المالك الاجتماعية(١٣).

وكان تجار الرقيق الرئيسيون من العرب والعرب العمانيين على وجه الخصوص، ولقد أطلق العرب على ساحل شمال الصومال "رأس عسير" (Ras Assir) أو رأس الرقيق، واعتنق سكان هذه البلاد الإسلام في القرن الثالث عشر الميلادي، واشتغلوا في حركة الرقيق إلى الشرق الإسلامي، ومن الواضح أن قيام مراكز التجارة الإسلامية على امتداد الساحل الشمالي صحبها توسُّع هائلٌ في تجارة الرقيق في موانئ سواكن، ودهلك، وزيلع، ومقدشو، وبربره، ومركه، ومصوع، وتاجوره، وبعض هذه الموانئ استقبلت قوافل الرقيق التي جاءت أصلا من إثيوبيا أو مرت بها، حيث توجد مؤسسة الرقيق المعروفة منذ أمد بعيد باسم فاتحا ناجاست (Fetha Nagast) (١٤).

ونعود إلى الوراء قليلاً فنجد أن معظم احتياجات الأوروبيين من الرقيق كانت من شرق أفريقيا، وكانت المرحلة الأولى من الاحتياجات الضرورية ما بين عامي ١٦٤٢ و١٦٤٨م، والفترة الثانية من الاحتياجات الأوروبية كانت خلال القرن ١٩، ونتج ذلك عن الحد التدريجي لتجارة الرقيق في المحيط الأطلسي منذ مطلع عام ١٨٠٧م عندما أعلنت الولايات المتحدة وبريطانيا معًا منع تجارة الرقيق، ورغم أن هذه الخطوة استغرقت من بريطانيا عقودًا لكبح الحركة بنجاح، فالعوائق والمضايقات التي سببها أسطول تجارة الرقيق البريطاني في غرب أفريقيا جعلت تجار الرقيق يتحولون إلى شرق أفريقيا(١٥).

وعندما غزا نابليون مصر سنة ١٧٩٨م بدأت تنتشر تدريجيًّا السيطرة والنفوذ الأوروبي على مساحات واسعة من شمال أفريقيا والشرق الأوسط، هذا الميل التوسعي الاستعماري تزامن مع التشدد في الاتجاه لإلغاء تجارة الرقيق يعنى أن المراكز التجارية الشمالية فيما وراء الصحراء – خاصة طرابلس وبنغازي– وتجارة الرقيق من وادى النيل إلى آسيا حتما تسير في تلك التجارة

الأوروبية، ولقد انعكس هذا الموقف على تجار الرقيق العرب فجعلهم ينظرون إلى ساحل شرق أفريقيا كمصدر لمواجهة الاحتياجات الآسيوية من الرقيق، ورغم أن تجارة الرقيق في شمال أفريقيا لم تنته تمامًا بسبب هذا التحول في التشدد، إلا أن أهميتها قلت إلى حد بعيد[١٦].

ولقد نشط الطلب على رقيق شرق أفريقيا بتوسع اقتصاد المزارع الذى يعتمد على عمالة الرقيق في المستعمرات الفرنسية في المحيط الهندي[١٧]– موريشيوس (Mauritius)[١٨]، وريونيون (Reunion)[١٩] "بوربون"، وجزر ماسكرين (Mascarene) – وبدأ هذا التوسع حوالى سنة ١٧٣٥م، وذلك عندما أصبح برتراند فرانش ما هي دولا بوردونيه (Bertrand franch mahe de La Bourdonnais) حاكمًا عامًّا في جزر ماسكرين، ولقد شجع الحاكم العام الفرنسي بوردونيه التوسع في مزارع السكر والبن في الجزر وبحث أمر زيادة العمالة الأفريقية، وكان للحاكم العام الفرنسي بوردونيه، وصديقه نيقولو تولنتينو دالميدا (Nicolou Tolentino D'Almeida) حاكم موزمبيق فضل تنشيط العلاقات، في إطارها نشطت وتوسعت التجارة في الرقيق آلافريقي[٢٠].

وفى الفترة ما بين عامي ١٧٣٥ و١٧٤٠م استوردت جزر ماسكرين ما بين ألف وألفين من الرقيق من موزمبيق، وما بين عامي ١٧٨١ و١٧٩٤م فإن معظم الرقيق الذى بلغ تعداده ٤٦٤٦١ والذى تم تصديره من موزمبيق تم نقله بواسطة السفن الفرنسية، ومن المحتمل أن هؤلاء نقلوا إلى جزر ماسكرين[٢١]، وحدث مثل ذلك في كيلوه[٢٢]، وقد زار الكابتن موريس (Morice) كيلوه سنة ١٧٧٦م بغرض أن يوقع عقودًا لشراء وشحن الرقيق إلى المستعمرات الفرنسية، وعقد معاهدة مع سلطان كيلوه، وكان السلطان يحصل على رسوم سنوية على كل واحد من الأرقاء، وتعهد السلطان أن يسلم الكابتن موريس عدد ألف من الرقيق سنويًّا، وارتفع هذا الرقم إلى ما يقرب من ٤١٩٣ سنويًّا في الفترة ما بين عامي ١٧٨٨ و ١٧٩٠م[٢٣].

عمان وبداية تجارة الرقيق في شرق أفريقيا:

كانت عمان بموقعها الاستراتيجي، مفتاح الملاحة والتجارة في الشرق الأوسط، ومسقط عاصمة عمان كان في عصمتها مدخل الخليج الفارسي الذى انتقل عن طريقه عدد كبير من الرقيق الأفارقة[٢٤].

وترجع المصادر ظهور وازدهار تجارة الرقيق في شرق أفريقيا والخليج العربي إلى استيلاء العمانيين على زنجبار وجزيرة بمبا (Pemba) – الجزيرة الخضراء– في أواخر القرن السابع عشر الميلادي؛ حيث تحولت زنجبار تحت حكم اليعاربة (١٧٤١-١٦٢٤م) [٢٥]، ومن بعدهم آل بوسعيد إلى سوق للعبيد[٢٦].

ومهما يكن من أمر، فإن تجارة الرقيق من زنجبار كانت وقفًا على عرب مسقط وساحل عمان الذين كانوا يقومون ببيعهم في الجزيرة العربية[٢٧]، وكان عرب مسقط يحصلون على دخلهم من الضرائب التي يفرضونها على هذه التجارة، كما باتت مسقط المقر الرئيسي بالنسبة للخليج وفارس والعراق والهند، غير أن هذه السيطرة تحولت إلى ميناء صور جنوبًا[٢٨].

ففي عام ١٧٨٤م ذهب السيد سعيد بن أحمد[٢٩] – المنافس على عرش عمان– وابنه حمد[٣٠] بجهودهما المضنية إلى إقامة مملكة مستقلة، واستسلمت كيلوه إلى حمد في ذلك العام ١٧٨٤م[٣١]، وفى العام التالي استسلمت زنجبار، ومنذ ذلك الوقت مارس حكام عمانيون سيطرتهم على مدن عديدة على ساحل شرق أفريقيا، وتدخلوا في مناسبات متعددة من أجل أن يؤكدوا سيطرتهم على النشاط التجاري البحري[٣٢].

وكتب القائد الفرنسي داللون (P. Dallons) سنة ١٨٠٤م أن الحكومة الفرنسية أمرت روسيلون (M. de Roussilon) قائد إحدى الفرقاطات الفرنسية في سنة ١٧٨٨م بزيارة كل الموانئ التجارية في شرق أفريقيا، ثم يذهب بعد ذلك إلى مسقط لكى يحدد مع السلطان سعيد بن أحمد الرسوم التي يجب أن

يدفعها الفرنسيون، وقد حُددت بخمسة قروش للعبد، فيما عدا السلع التجارية، وقد ارتفعت هذه الرسوم سنة ١٧٩٩م إلى ثمانية قروش على الرأس، وعلى الرغم من إبرام هذه المعاهدة، إلا أن الرسوم أخذت ترتفع باستمرار[٣٣].

وأضاف داللون أن حاكم كيلوه كان يدفع لسلطان عمان مبلغًا كبيرًا من المال كضريبة على الرقيق[٣٤]، وفى عام ١٨٠٦م عندما آلت السلطة إلى السيد سعيد بن سلطان (١٨٥٦-١٨٠٦م) أقام حكمًا ثابتًا في زنجبار[٣٥]، وقد استتبع نشاط تجارة الرقيق ورواجها في شرق أفريقيا قيام عدة أسواق للرقيق وخاصة في كيلوه وزنجبار، وهما من أهم مراكز تجارة الرقيق في عهد القارة السوداء[٣٦].

إن اتساع شبكة النشاط التجاري المتمركز في زنجبار في نهاية القرن الثامن عشر ومطلع القرن التاسع عشر وضعت حجر الأساس لاتساع النشاط الزراعي، وإن اتساع تجارة الزوارق والقوافل بين الساحل والداخل ساعدت على ربط سواحل شرق أفريقيا بمصادر الرقيق داخل القارة، وتلك الأسواق المحتمل انتشارها على امتداد خطوط التجارة في المحيط الهندي[٣٧].

وقدمت التجارة رأس المال للاستثمار في مجال الزراعة ورغم فوائدها الكبيرة، إلا أنها كانت نشاطًا محفوفًا بالمخاطر، يقع تحت رحمة أخطار العواصف البحرية أثناء الرحلة، وأراضٍ تمزقها الخلافات والحروب، وتصارعها منافسة الهنود، ويعترضها ضربات فجائية من نشاط البريطانيين ضد تجارة الرقيق[٣٨].

وفى الحقيقة أن السلطان سعيد بن سلطان (١٨٥٦-١٨٠٦م) لم يكن إلا تاجرًا على حد ما وصف هو نفسه لأحد زائريه الفرنسيين، ومن ثم وجه اهتمامه إلى تنمية موارده التجارية الخاصة وإلى زيادة حصيلة جماركه وتنمية مزارعه وبنى لنفسه أسطولاً تجاريًّا خاصًّا بلغ تعداده عشرين سفينة مخرت عُباب البحار إلى أوروبا وجنوب شرق آسيا وأمريكا الشمالية حاملة الرقيق وغيره من السلع[٣٩].

وأفاد السلطان سعيد من مناخ الحرية التجارية الذى اتسم به القرن التاسع عشر والذى ساد في أعقاب الحركة المناهضة لتجارة الرقيق التي تزعمتها بريطانيا في أوائل هذا القرن المذكور، ورغم أن تحريم الاتجار في الرقيق كان من شأنه أن يضر بدخل سلطنتي مسقط وزنجبار فإن سعيدًا ظل يمارس هذه التجارة، وأن قيد نسبيًّا من حجمها، وأخذ تصدير الرقيق من شرق أفريقيا مستمرًّا تحت دعاوى توفير العمالة الأفريقية لمزارع قصب السكر والقرنفل في جزر ريونيون ومدغشقر وجنوب شرق آسيا ومدن ساحل شرق أفريقيا(٤٠).

وفى فترة حكمه، أصبحت زنجبار المرفأ الرئيسي لتجارة الرقيق في شرق أفريقيا ونمت تدريجيًّا حتى أصبحت مركز النشاط العماني في شرق أفريقيا عامة(٤١)، وكانت تجارة الرقيق تشكل جزءًا كبيرًا من دخل السيد سعيد الذى كان يستفيد من تلك التجارة فائدة كبرى؛ حيث كان من أكبر تجار الرقيق في العالم(٤٢)، إذ كان النخاسون يدفعون له الضرائب عن كل عبد، فضلاً عن أنه كان يستفيد من العبيد في شرق أفريقيا الذين كانوا دعامة نظامه الاقتصادي، إذ كان يُعهد إليهم بفلاحة الأرض كما كان ملاك الرقيق يسخرون الرقيق للعمل في أراضيهم خمسة أيام في الأسبوع وذلك في مقابل قطعة صغيرة من الأرض يأخذها العبد لنفسه ليقوم بزراعتها في اليومين الباقيين من الأسبوع(٤٣).

كانت مخازن سعيد في زنجبار تمتلئ بالبضائع الواردة من الداخل والخارج(٤٤)، وطبق سعيد سياسة تجارية رشيدة، إذ أعفى صادرات المنطقة من الرسوم الجمركية باستثناء الرقيق المصدر، وفرض ضريبة ثابتة على الواردات(٤٥).

وفى الحقيقة لا توجد أرقام يمكن الوثوق بها تدل على زيادة تجارة زنجبار خلال حكم السيد سعيد(٤٦)، ففي عام ١٨١١م قام القائد البريطاني سمى (T. Smee) بالإبحار إلى ساحل شرق أفريقيا بناءً على تعليمات من

حكومته في بومبي[٤٧]، وأشار إلى أن زنجبار كانت سوقًا مهمة لتجارة الرقيق، واستنتج من خلال مقدار الجمارك أن قيمة الواردات لا تقل عن ٣٠٠ ألف دولار، ماذا نستنتج أن يكون مقدار نصيب واردات تجارة الرقيق من هذا الإجمالي السابق ذكره[٤٨]، علما بأن صادرات الرقيق من زنجبار تقدر بما يقرب من ستة آلاف إلى عشرة آلاف سنويًّا إلى مسقط[٤٩]، والهند وجزر ماسكرين (Mascarene) [٥٠] والمزارع الفرنسية في جزيرتى موريشيوس[٥١] وبوربون[٥٢].

هكذا يمكن أن نستنتج بكل دقة أن واردات زنجبار تقدر بما يفوق صادراتها، وباعتبار أن الرقم الإجمالي للرقيق ١٥ ألفًا ومتوسط السعر عشرون دولارًا، نجد أن الإجمالي قيمته ٣٠٠ ألف دولار أي ما يساوى في الوقت الحاضر سبعين ألف دولار تقريبًا[٥٣].

وبعد أن وطد السيد سعيد بن سلطان مركزه في زنجبار، فإن العديد من مواطنيه العمانيين قرروا أن يستغلوا الموارد الزراعية والتجارية المتاحة في شرق أفريقيا[٥٤]، فأدخلوا القرنفل عام ١٨١٨م حيث كانت هناك محاولة لإدخال القرنفل من موريشيوس إلى زنجبار سنة ١٨٠١م، وقد فشلت هذه المحاولة ولكن المحاولة الثانية سنة ١٨١٨م أثبتت نجاحًا[٥٥]، وقد أمر السيد سعيد بتعميم زراعته في زنجبار[٥٦].

وإن قرار العمانيين بالاستثمار في زراعة القرنفل، هذا القرار يعكس اختيار شكل جديد من أشكال الحياة، فمن ناحية يمثل مصدرًا سهلاً للدخل، وقد يجد فيه التجار ما يشجعهم على حياة مستقرة في المناطق التي يقيمون فيها، ويمكن تفسير تطور الزراعة بأنه قرار اقتصادي من أجل تنويع مصادر الدخل في عالم متغير، ورغم ذلك فإن اتساع زراعة القرنفل لا تُعَد تقليصًا للتجارة، فالعمانيون كانوا يهتمون بزراعة القرنفل كاحتياط، وفى نفس الوقت يواصلون نشاطهم التجاري[٥٧].

وقد أدرك العمانيون القيمة الاقتصادية للقرنفل في السوق العالمية خاصة بعد ازدياد الطلب العالمي عليه وذلك لاستخداماته الكثيرة في مجالات مختلفة[٥٨]، وهو لم يكن فقط يرفع عائدات السيد سعيد[٥٩] بل صُنف كسلعة مطلوبة جدًّا في عمليات التبادل التجاري مع البضائع الخارجية[٦٠]، مما أدى إلى جذب مستوى أكبر من التجارة إلى زنجبار[٦١]، ولقد كان إنتاج القرنفل في زنجبار حوالى ٩٠% من الإنتاج العالمي في القرن التاسع عشر[٦٢].

وترتب على زيادة الطلب على الأيدي العاملة لتنظيف الأرض وفلاحتها باستمرار وجنى محصول القرنفل مرتين في العام، أن احتاج الأمر إلى عدد هائل من الرقيق[٦٣]، وكذلك في حالة نخيل جوز الهند وإنتاج لب جوز الهند المجفف أربع مرات في العام، احتاج الأمر أيضا إلى عدد كبير من الرقيق، وخلال فترة حكم السيد سعيد بن سلطان اتسعت تجارة الرقيق بشكل ملحوظ، وزاد عدد التجار على الساحل وزاد عدد المسالك إلى الداخل وتوغلوا نحو الغرب بصورة أعمق، وتؤكد التقارير زيادة عدد قوافل الرقيق واستتبع ذلك اتساع تجارى من ناحية واتساع المطالب الأوروبية والأمريكية على اللبان والزيوت النباتية والعاج والرقيق من ناحية أخرى[٦٤].

وأُجبر الرقيق في شرق أفريقيا أن يحملوا معهم العاج من الداخل[٦٥]، وعند وصولهم إلى الساحل كانوا يُعرضون للبيع وما كانوا يحملونه من العاج، وكانت هذه عملية مربحة للسلطان على وجه الخصوص الذى أصبح يعتمد على الضرائب التي كانت تجبى على تجارة الرقيق[٦٦].

وفى الحقيقة أنه لفترة طويلة من عمر الزمن اشتغلت عمان ودول الخليج الفارسي في استيراد الرقيق، هذه التجارة استمرت، ومن المحتمل أن تكون قد اتسعت في مطلع القرن التاسع عشر، ولقد كان اتساع مزارع السكر الأوروبية في جزر البوربون وجزر أيل دي فرانس ساعد على اتساع التجارة بشكل أوسع، ولقد زاد عدد سكان الجزر من صنف الرقيق من العدم إلى ما يزيد عن مائة ألف على امتداد القرن الثامن عشر، وبدأ تصدير الرقيق كذلك

إلى البرازيل وجزر البحر الكاريبي على وجه الخصوص في القرن ١٩، رغم أنها لم تكن على مستوى تجارة رقيق غرب أفريقيا؛ فكانت موزمبيق تصدر متوسط ٥٤٠٠ من الرقيق سنويًّا ما بين عامي ١٧٨٦ و١٧٩٤م، في حين أن كيلوه وزنجبار كانت تبيع للأوروبيين ما يصل إلى ٢٥٠٠ سنويًّا[٦٧].

ومن الجدير بالذكر أن تجارة الرقيق كانت ذات طابع اقتصادي أكثر منها مصدرًا لليد العاملة في عمان[٦٨]، ففي منتصف الثلاثينيات كانت مسقط سوقًا رائجة للعبيد، وكانت تصدرهم إلى منطقة الخليج كلها وإلى العراق وإيران[٦٩]، وكان السيد سعيد شخصيًّا يتاجر بالعبيد ويجنى من وراء هذه التجارة أرباحًا تصل إلى ستين ألف ريال نمساوي في السنة إلى أن عدل عن هذه التجارة في سنة ١٨٤٥م مرضاة لأصدقائه البريطانيين، وقبل سنة ١٨٤٥م كانت حكومة زنجبار تفرض رسم استيراد قدره ريالٌ واحدٌ عن كل عبد يستورد في زنجبار، ونصف هذا المبلغ عن العبد الذى يستورد إلى مسقط، وكان استيراد العبيد في الأربعينيات من القرن ١٩ بندًا رئيسيًّا من بنود تجارة عمان وكانت تدر على أصحابها أرباحًا أكثر مما كانت تدره على خزينة السلطان[٧٠].

وقد بلغت أرقام معدل مبيعات العبيد في القرن ١٩ حوالى أربعة آلاف عبد كل عام، وكان تجار العبيد يحصلون على ربح قدره ٢٠% عن العبيد المستوردين من أفريقيا، وكانت أسعار العبيد تحدد وفقًا لأعمارهم وجنسهم ومظهرهم ومنشأهم[٧١].

عقدت مسقط المعاهدات التجارية مع الولايات المتحدة عام ١٨٣٣م[٧٢]، وفى سبتمبر ١٨٣٥م اتخذت المعاهدة وضعها النهائي بعد تعديلها[٧٣]، وكانت هذه المعاهدة عبارة عن معاهدة مودة وصداقة وتجارة بين الولايات المتحدة الأمريكية وسلطنة زنجبار وتوابعها في شرق أفريقيا وعمان والخليج العربي[٧٤]، وعقدت مسقط أيضا معاهدة أخرى مع بريطانيا عام ١٨٣٩م[٧٥]، وضع نصوصها ووقع عليها الكابتن روبرت كوجان (Robert

Cogan) عن أسطول شركة الهند الشرقية، وتم التصديق على هذه المعاهدة في مسقط ووقع عليها الكابتن رنل (Rennel) المقيم العام في منطقة الخليج العربي بالإنابة عن جلالة ملكة بريطانيا(٧٦).

ويقرر الكابتن كوجان أن مصادر السيد سعيد في عام ١٨٣٩م وصلت ٨٠ ألف دولار في العام من بينها عشرين ألف دولار من بيع الرقيق، حيث كان يباع في أسواق زنجبار سنويًا ما يقدر بحوالي ما بين أربعين ألف إلى ٤٥ ألف دولارًا(٧٧).

وفى ١٧ ديسمبر ١٨٣٩م أضيفت بنود أخرى، خاصة بمنع تجارة الرقيق، للمعاهدة التي عُقدت في ٣١ مايو من نفس العام، ما بين سلطان مسقط السيد سعيد وبريطانيا العظمى(٧٨).

وفى عام ١٨٤٠م وصلت تجارة الرقيق إلى ذروتها في شرق أفريقيا(٧٩)، عندما نقل السلطان سعيد عاصمته من مسقط إلى زنجبار(٨٠)، بعد أن هزم أسرة المزروعي في ممباسا عام ١٨٣٧م(٨١)، واستولى عليها في نفس العام(٨٢).

وفى هذا العام الأخير حاول السيد سعيد بن سلطان إنهاء حروبه غير الناجحة ضد ممباسا، فقام باعتقال الحاكم راشد بن سالم مع ثلاثين عضوًا من أعضاء أسرة المزروعي، وكانت تلك الأسرة القديمة تحكم الساحل حتى بانجاني (Pangani)، بهذا قضى السيد سعيد على آخر حاكم من أسرة المزروعي وأكثر القوى منافسة لسلطته في شرق أفريقيا(٨٣)، هذا التحول عمل على توطيد ونمو الروابط الاقتصادية والسياسية بين البلدين حيث أصبح جزء كبير من شرق أفريقيا تحت حكم رجل أقام علاقات تجارية ودبلوماسية مع القوى الغربية العظمى، وكان لهذه القوى نصيب كبير في تجارة الإقليم، على وجه الخصوص تجارة الرقيق(٨٤).

غير أنه من المؤكد أن تجارة الرقيق استمرت تحت ستار تصدير العمالة الحرة للمشروعات الزراعية في جزر المحيط الهندي، لأن رابطة العمل الحر في جزيرة موريشيوس قد تأسست في عام ١٨٤٢م من أجل توفير العمالة من الخارج، كما عقدت السلطات الفرنسية في ريونيون اتفاقية في عام ١٨٤٣م مع سلطان زنجبار لمدها بالعمالة، واشتد التنافس بين الإنجليز والفرنسيين للحصول على الرقيق(٨٥).

ومن أجل أن يحقق السيد سعيد طموحاته كان عليه في نفس الوقت أن يعقد معاهدة مع فرنسا في عام ١٨٤٤م(٨٦)، حيث إنها كانت هي القوة الكبرى الباقية التي تهتم بهذه الأقاليم، وكانت شروط المعاهدة هي نفس الشروط التي عُقدت مع الولايات المتحدة وبريطانيا(٨٧)، علاوة على ذلك فقد أدرك سلطان مسقط الأهمية الاقتصادية لمزارع القرنفل وتجارة الرقيق مما جعله يهتم بحماية وتطوير توسع كليهما(٨٨).

وبحلول منتصف القرن التاسع عشر زادت مطالب فرنسا على رقيق شرق أفريقيا زيادة هائلة(٨٩)، بسبب إلغاء تجارة الرقيق في المستعمرات الفرنسية أثناء ثورة ١٨٤٨م(٩٠).

وحاول المستوطنون الفرنسيون في جزر ريونيون(٩١) أن يبحثوا أمر مواجهة الاحتياجات من العمالة من أجل المزارع باستيراد العمال من الهند، ولقد كان عدد العمال من الممتلكات الفرنسية في بوندشيري (Pondicherry) وكاريكال (Karikal) غير كافٍ، وأنكرت بريطانيا على فرنسا أن تجند العمال من الهند البريطانية (٩٢).

وفى نهاية الخمسينيات أشار القنصل البريطاني أن تجارة الرقيق سواء للاستخدام المحلى أو التصدير كانت عملية تجارية ضخمة، ولقد استمرت على هذا الحال حتى اتُّخذت إجراءات فعلية ضدها في السبعينيات من القرن التاسع عشر، وأن المشكلة بالنسبة للتجارة العمانية –في الرقيق والسلع الأخرى– كانت مجهولة رغم الفرص المتوفرة من اتساع التجارة،

فالتاجر العماني قلق أمام منافسة التجار الأجانب، وكانت هناك مصادر للدخل مقبولة، واستثمار العوائد في الزراعة كان مألوفًا ومقبولاً اجتماعيًّا لهؤلاء القوم في بلد إعتاد على زراعة النخيل(٩٣).

واهتم العرب العمانيون على وجه الخصوص بالزراعة –وخاصة في فترة الإجراءات المعادية لتجارة الرقيق في العشرينيات والأربعينيات من القرن التاسع عشر– حيث اهتموا بزراعة القرنفل عقودًا عديدة، وهى خطوة تدل على اتجاههم للبحث عن مصدر آمن لاستثمار عوائد التجارة، ونتج عن ذلك تحول الاقتصاد في زنجبار من التجارة إلى الزراعة الذى واجه عثرات ولم يكتمل، إن ازدهار تجارة الرقيق وانخفاض أسعارها كان الأساس لوسائل تنمية الزراعة، وكان كذلك الدافع لهذا التقدم، وكان هذا أساسًا لبناء بنية تحتية قادرة على جلب الرقيق من المناطق القريبة، وعندما هبطت أسعار الرقيق مؤقتًا كانت هذه فرصة لجلب الرقيق إلى العمل في الزراعة(٩٤).

ولذلك لجأت فرنسا إلى نظام الاستئجار حيث كان الأفارقة يتم الحصول عليهم للعمل في جزر ريونيون لمدة خمس سنوات(٩٥)، وبهذه الوسيلة استطاع رونتون (M. Runtone') ممثل بعض التجار في جزر ريونيون أن يغرى السلطان ماجد بن سعيد بن سلطان في عام ١٨٥٨م قائلاً له: إن الحكومة الفرنسية سمحت لكل حكامها في المستعمرات الفرنسية أن يشتروا الرقيق ويطلقوا سراحهم؛ لأن الحكومة الفرنسية تتمنى السعادة للبشرية، ولذا فالكل يساعد على نقل الرقيق إلى ريونيون ليتعلموا أسلوب العمل من أجل أن يصبحوا أذكياء مهرة(٩٦).

وفى ٢٩ يونيو ١٨٥٨م شرح حاكم ريونيون البارون داريسون (Baron Darrison) لسلطان زنجبار قائلاً له: إن أرض ريونيون غنية وخصبة، إلا أن حرارة الشمس القاسية تحول دون أن يزاول البيض العمل هناك، ولذلك لا بد من الاستعانة بالبشر الأسود الذين خلقهم الله من أجل هذا المناخ القاسي، علاوة على ذلك فلهم حرية العودة إلى زنجبار بعد أن

يتعلموا زراعة قصب السكر، وبعد أن يتعلموا العادات الفرنسية، وسوف يعودون إلى زنجبار وقد تعلموا كيف يزرعون، وسوف ينعكس ذلك بالثراء على زنجبار[٩٧].

وفى أغسطس ١٨٥٨م أبلغ كريستوفر رجبي (Christopher Rigby) –القنصل البريطاني في زنجبار– وزير حكومة الهند أن تجارة الرقيق على امتداد ساحل شرق أفريقيا كانت آخذة في طريقها للاتساع بدرجة أكثر عما كان قبل ذلك، وأن الأسعار تضاعفت عن ذي قبل[٩٨]، وسبب ذلك قوانين الحكومة الفرنسية التي تسمح بنقل الرقيق إلى جزر ريونيون[٩٩]، وكتب رجبي يقول: إنه علم من بعض التجار في زنجبار أن شخصًا في مرسيليا وقع عقدًا بتصدير ٢٥ الف زنجي إلى جزر ريونيون خلال العامين التاليين، وسوف يقوم بشراء هؤلاء الزنوج بعض الوكلاء المحليين على امتداد ساحل موزمبيق وسوف يتم نقلهم على سفن فرنسية[١٠٠].

وأبلغ رجبي وزير خارجية بلاده أن رجالاً فرنسيين اشتروا بعض الأفارقة من شرق أفريقيا وأخذوهم إلى القاضي وتسلموا أوراقًا باسم كل منهم تقر حريتهم ونُقلوا بالسفن إلى جزر ريونيون، وأن وكيلاً فرنسيًا أخبر رجبي أن عشرة آلاف من هؤلاء العمال كانوا مستأجرين وأن مثل هذا العدد مطلوب سنويًّا، وهذه الاحتياجات تأثرت بها كل من زنجبار وشرق أفريقيا البرتغالية[١٠١].

وكتب لورد جون رسيل (Russell) سنة ١٨٦١م، يقول: إن الكولونيل كوجلان (W. M. Coghlan) قدر عدد الرقيق الذين تم تصديرهم من ممتلكات سلطان زنجبار ومن الممتلكات البرتغالية المجاورة بما لا يزيد عن ثلاثين ألف سنويًّا، ويؤكد أن البلاد حُرمت من سكانها، وأصاب المدن والقرى الدمار من جراء الحروب التي دارت من أجل الحصول على الرقيق[١٠٢].

واستمرت تجارة الرقيق من شرق أفريقيا نشطة خلال فترة الستينيات من القرن ١٩ والسبعينيات من القرن نفسه[١٠٣]، وانخفضت النسبة عندما

وقعت بريطانيا وزنجبار اتفاقية إلغاء تجارة الرقيق سنة ١٨٧٣م[١٠٤]، سوى أن هذه الاتفاقية لم تلغِ التجارة كلية فقد استمرت في القرن العشرين[١٠٥].

وفى الحقيقية لا يتوفر لدينا إحصاء دقيق لحجم الرقيق المصدر من شرق أفريقيا خلال القرن التاسع عشر؛ لأن معظم ما يذكره المؤرخون من أرقام لا يقوم على أسس موضوعية هذا فضلاً عن تباينها بدرجة كبيرة، كما أن أرقام الجمارك في زنجبار أو مدغشقر عارية عن الصحة؛ لأن الهنود حرصوا على تهريب الرقيق لحسابهم الخاص دون دفع ضرائب عليه، ومن ثم فإنه بينما يقدر باور (Baur) حجم الرقيق المصدر من شرق أفريقيا بنحو ثلاثة ملايين أثناء القرن ال ١٩ فإن بيتشي (Beachey) يذكر أن ما يزيد على خمسة ملايين من الرقيق قد صُدر من هذه المنطقة خلال هذا القرن المذكور[١٠٦].

وقد تعرضت ثلاث رسائل جامعية متخصصة حديثة لدراسة ظاهرة تصدير الرقيق، وأشارت كلها إلى أن ما يُذكر من أرقام مبنى على التخمين أو على أقوال المبشرين أو المستكشفين الأوروبيين، وأن البرتغاليين أسهموا بنصيب ملحوظ في تصدير الرقيق عبر أراضي مستعمرتهم موزمبيق، وخاصة إلى أمريكا الجنوبية وجزر البحر الكاريبي، وقد قدر المسئول البريطاني مورسبي حجم الرقيق المصدر عن طريق موزمبيق باثني عشر ألفًا سنويًّا، غير أن جزءًا من هذا الرقيق المصدر كان يُشحن إلى الخارج عن طريق سلطنة أنجوتشي (Angochi) العربية التي كانت تقع على ساحل موزمبيق[١٠٧].

في أواخر القرن ١٩ كان يتراوح عدد الرقيق في عمان ما بين ١٥ ألفًا و٥٠ ألفًا، بينما يزداد هذا العدد في بعض السنوات بنسبة حوالى ألف عبد، وتُتخذ إناث العبيد كجَوَارٍ وخادمات في البيوت، أما الذكور فيعملون في المزارع والمنازل والسفن، والعلاقة بين العبد وسيده علاقة روتينية بحتة، فالعبد يمكنه أن يعمل إن شاء ويدفع إلى سيده جزءًا من أجره[١٠٨].

ومن الأشياء المألوفة أن يحتل بعض العبيد مراكز مهمة، أما الطلب على العبيد فكان يتغير بتغير الظروف، ففي جعلان والشرقية حيث وسائل الري لا تتطلب عمالاً تقل نسبة الطلب عليهم، بينما تزيد في منطقة الباطنة حيث وسائل الري تحتاج إلى خدمة مستمرة[١٠٩].

مصادر الرقيق في شرق أفريقيا وطريقة جمعه ونقله إلى الساحل:

رغم أنه من المستحيل تحديد مناطق وأصل كل رقيق شرق أفريقيا، والأمر يعود إلى القرى التي جاءوا منها، رغم ذلك يمكن معرفة بعض المناطق التي كانت مصدرًا لهم، وبالمثل يمكن أن نقول: إن المناطق النائية من الساحل الشرقي عانت من الخسارة في عدد السكان بين الحين والآخر[١١٠]، وفى بعض الأحيان كان سكان المدن الساحلية ضحايا لغارات جمع الرقيق والاختطاف أو غيرها من وسائل الأسر[١١١].

والمصادر الرئيسة لتجارة الرقيق كانت جنوب القرن آلافريقي وأقاليم البحيرات العظمى والكونغو، وأثناء فترة وجود تجار الرقيق العرب على ساحل شرق أفريقيا أو في زنجبار كان الطقس المحلى أشد ما يخيفهم[١١٢]، وكان السكان يسيطر عليهم الخوف فلا يخرجون من منازلهم في الليل، بل وصل الأمر أن البعض من الأهالي أخفى أطفالهم في المناطق الداخلية خوفًا من الاختطاف[١١٣]، وكان الوالدان والأقارب يجعلون الأطفال قريبين من نظرهم، وبعض الناس – صغارًا أو كبارًا – كانوا يدورون ليلاً بسبب حالات الاختطاف المتكررة خاصة حول المدن[١١٤].

ويروى الأهالي الوطنيون كثيرًا من القصص المثيرة حول طريقة اختطافهم وبيعهم، لكن أعجب قصة، قصة شاب يدعى ماكام (Makame) وهو مواطن من تمباتو (Tumbatu) أكبر جزيرة إلى الشمال الغربي من زنجبار عندما كان صبيًّا صغيرًا، أخذه شخص إلى الشاطئ وباعه رقيقًا إلى صاحب زورق، ونُقل إلى بمبا وبمرور الوقت أُعتق بمقتضى مرسوم ١٨٩٧م

ونُقل إلى مزرعة الحكومة في توندواوا (Tundaua) في ظل السيد ليستر (Lister) وأُدخل المدرسة التي أُعدت لاستقبال الأطفال المشردين، ولقد حاول ماكام أن يبحث عن الشخص الذى أساء له ويقدمه إلى العدالة لكنه كان يخشي أن يتعرف عليه العبد الذى باعه ويعيد إليه متاعب محزنة(١١٥).

وقصة مواطن آخر يُدعى جوما (Juma) كان يعمل في خدمة أحد الأوروبيين، وكان يعيش على بعد مسافة قصيرة من زنجبار، وذات يوم أرسله مستخدمه إلى المدينة في مهمة، وفى طريقه التقى برجل كان رفيقه في قافلة تجارية إلى البحيرات ولذلك ساروا معا، وبعد أن قطعا مسافة من الطريق دعاه رفيق الطريق أن يذهبا لزيارة صديق على مسافة قريبة من الطريق، وعندما وصلا قدم رفيق الطريق جوما على أنه عبد له يمتلكه، وكانت دهشة جوما أن رفيق الطريق باعه، واحتج جوما بشده دون جدوى، ولكن في نهاية الأمر استسلم وتبع سيده الجديد(١١٦).

وتذكر بعض التقارير أن العرب قاموا بغارات على منازل الأفارقة وأسروا من فيها، وهذه الأعمال شكلت تهديدًا خطيرًا لسلطان زنجبار، وكان قد تردد في اتخاذ أي موقف ضدهم خوفًا من أي عمل عدائي من رعاياه العرب، وكان كثير منهم يعمل بشكل مباشر في هذه التجارة، وكان كذلك يخشى على مركزه في عمان حيث كانت لا تزال توجد أسرته وأصدقاؤه(١١٧)، ورغم ذلك فالحقيقة التي مؤداها أنه كان يحصل على عوائد سنوية من هذه التجارة أمر محتمل جدًّا(١١٨)، يعلل السبب الذى جعله يتحمل كل ذلك(١١٩).

ومما ينبغي ذكره أن تجارة الرقيق كانت مشروعة في الحدود من كيلوه إلى جنوب زنجبار وجزيرة لامو شمالا حتى مسافة تمتد حوالى ٤٣٠ ميلاً، وخلال السنوات الخمس من ١٨٦٢م إلى ١٨٦٧م تم تصدير ما يقدر عدده ٩٧٢٠٣ من كيلوه، منهم ٧٦٧٠٣ ذهبوا إلى زنجبار، والباقي ٢٠٥٠٠ ذهبوا لأماكن أخرى، وهذا يوضح أن متوسط التصدير من كيلوه وحدها كان عشرين ألفًا من الرقيق، وكان يقدر أنه ما بين ١٧٠٠ إلى ٣٠٠٠ كان عددًا

كافيًا لاستمرار تجارة الرقيق من زنجبار وبمبا، وأنه على الأقل ١٧٠٠٠ من هذا العدد غادر كيلوه نحو الأسواق الأجنبية، ومن هنا يتضح أن قيود المعاهدة مع بريطانيا لم تُحترم ولم يكن لها اعتبار[١٢٠].

ومعظم الساحل، رغم ذلك، كان قاعدة لشن غارات نحو الداخل، وكانت بيوت المال الهندية تقدم التمويل النقدي لكل هذه الأنشطة[١٢١]، وكان هناك بعض الهنود؛ على وجه التحديد شخص من كوتش (Cutch) كان له دور مباشر في هذه التجارة، وفى أحيان كثيرة جاءت تقارير من السياسيين البريطانيين ومن ضباط الأسطول البريطاني أن البانيان (Banians) وهم التجار الهندوس الذين اشتغلوا في بيع وشراء الرقيق كونوا ثروات هائلة في زنجبار[١٢٢]، ولا مجال للشك أن الهنود نظموا وقادوا القوافل نحو الداخل[١٢٣]، وهؤلاء الذين شاركوا على الساحل في تجارة الرقيق إما أنهم كانوا من رجال المال أو من التجار[١٢٤].

وكان لأثرياء الهنود من التجار مخازن خاصة يودعون بها بضائعهم وأماكن خاصة يخفون فيها الرقيق الذى يجمعونه، وكانت لهم حاميات صغيرة مسلحة لحراسة متاجرهم، ونظرًا لأن حيازتهم للرقيق وتجارتهم فيه كانت غير مشروعة فقد أصدر سعيد قرارًا في يوليو ١٨٥٠م بإحراق مستودعات الرقيق الخاصة بهم[١٢٥].

وكانت جماعات جمع الرقيق عامة تتألف من بعض التجار العرب أو عملائهم (عادة السواحيلية) وجماعة صغيرة من الحراس المخلصين المسلحين، وبعض الحمالين الذين كانوا يحملون المواد التموينية لاستبدالها بالرقيق، وعلى وجه العموم كانت تجارة الرقيق منظمة، رغم أن هناك حالات كانت الغارات على الرقيق تتم دون تمييز، يُجمع الرقيق وتُنظم القوافل دون النظر إلى منفعة سوق الرقيق، وعند الوصول إلى قرية أو مكان السوق كان العربي أو السواحيلي الذى يقود قافلة التجارة يتصل بالحاكم المحلى آلافريقي ويعده بأن يقدم له بنادق أو ذخيرة أو سلعًا أخرى مقابل الرقيق، وفى بعض

الأحيان كان تجار الرقيق يشجعون الحرب ضد السكان المجاورين[١٢٦] بغرض أسرهم رقيق[١٢٧].

وأثناء مثل هذه الحروب كان يُقبض على الرجال والنسوة والأطفال، وتُترك القرية تأكلها النيران، وبعد الغارة كان يتم جمع أفارقة آخرين وينظمون في مجموعات تمهيدًا لنقلهم، وغالبًا أن هؤلاء الذين وقعوا في الأسر في البداية لا يُنقلون مباشرة إلى الساحل، بل كانوا ينقلون إلى مناطق أخرى حتى يصل عددهم إلى قافلة كبيرة[١٢٨].

ورغم أن معظم الرقيق على ما يبدو كانوا يؤخذون أثناء أو بعد الغارات، إلا أنه كانت هناك وسائل أخرى للأسر[١٢٩]، فعندما تحدث مجاعة إما بسبب أحوال الطقس أو بسبب ما تحدثه غارات رجال الصيد من تخريب للحصاد، يتأثر بعض القادرين على العمل[١٣٠]، وبالتالي كان البعض يقدم على بيع أطفالهم[١٣١]، وكان بعض الأفراد من ناحية أخرى يُسلم نفسه للرق، حيث كان هذا هو السبيل إلى ضمان العيش والمأوى، وهناك طريقة أخرى للحصول على الرقيق بنشر الطعام على الأرض وأسر الأطفال الجياع الذين يحاولون تناول الطعام[١٣٢]، وكانت عمليات الاختطاف تتم على الساحل وفى الداخل[١٣٣]، سوى أن هذه الوسائل لم تقدم إلا العدد القليل من كل تجارة الرقيق[١٣٤].

أما عملية نقل الرقيق إلى الساحل، فمن الممكن وصفها على أنها كانت تتم بطريقة تمس الكرامة الإنسانية، فكانت النسوة والأطفال يوثقون بسيور جلدية[١٣٥]، أما الرجال فكان يوضع فوق رقابهم نير خشبي، ويظل النير فوق أعناقهم ليل نهار حتى تصل القافلة إلى الساحل ويصلون السفينة، وكان المرضى يتركون في الطريق، أما العصاة فكان نصيبهم الموت[١٣٦]، وفى حالات أخرى كان الرقيق يوثقون في حلقات وسلاسل حديدية مع بعضهم جماعات أثناء السير، وكان الأسير من الرقيق يبقى في هذا الرباط

حتى نقطة وصوله إلى الساحل، وكانت هذه العملية تستغرق شهورًا في بعض الأحيان(١٣٧).

ويعتقد لفنجستون بأن خمس قافلة الرقيق كان يصل إلى الساحل أحياء، ويموت الآخرون، وأن كل واحد من الرقيق يصل إلى الساحل كان يُفقد في الداخل عشرة(١٣٨).

وعند وصول الرقيق إلى الساحل تحملهم قوارب صغيرة تنقلهم إلى زنجبار، حيث يُباعون في سوق مفتوحة أو يُسلمون إلى التجار، وعندما يصل الرقيق أيدى التجار يخرجون من أهوال المسالك التي قطعوها إلى بشاعة العذاب في حبس القارب، وفى بعض الأحيان كان الرقيق يتراصون فوق القوارب في العراء أجسامهم وأعناقهم تتعرض للأجواء والأنواء ليل نهار، يتعرضون لعذاب دوار البحر، وبالإضافة لآلام الحبس آلام الجوع والعطش، وكانت هذه المعاملة بهدف أن يظل الرقيق عزائمهم واهنة، وإلا لو ذاقوا الراحة استعادوا قوتهم وثاروا على قائد السفينة(١٣٩).

ومن يصل من الرقيق ضعيفًا واهن القوة مريضًا يُترك على ظهر السفينة حتى يقضى نحبه وذلك حتى يتهرب التاجر من دفع الرسوم الجمركية على شيء لن يستفيد منه، أما عن حمولة السفينة، فكانت حمولتها في المتوسط ثمانين طنًّا، رغم أن بعضها كانت حمولته مائتي طن أو أكثر، وكانت تحمل في الغالب مائتين من الرقيق، وبعض السفن الكبيرة كانت تحمل ما بين ٣٠٠ إلى ٤٠٠ من الرقيق، وبعض السفن كانت تتهرب من الوقوع في قبضة سفن المطاردة أو تخاف أن ينكشف أمرها، فكان مصير الرقيق أن يُلقوا في البحر أحياءً ليتخلصوا منهم، ومما يُذكر مثالاً لذلك أن أحد القوارب فقد ثلث الرقيق الذي كان يقله ما بين كيلوه وزنجبار، حوالى تسعين أُلقى بهم في البحر كانوا في حالة ضعف شديد ينتظرون الموت(١٤٠).

والزمن الذى تستغرقه الرحلة يعتمد على الظروف والمناطق التي بدأت منها الرحلة، كما كانت تُدفع رسوم لكل زعيم يمر الرقيق من مقاطعته،

وكانت هذه مصدرًا مربحًا لبعض الملوك، وفى عام ١٨٧٣م بحث القنصل البريطاني جون كيرك (John Kirk) ونائبه فريدريك التون (E. Elton) في زنجبار حركة تجارة الرقيق على الساحل، وبعد رحلات ميدانية مكثفة، وجد إلتون أنه خلال مدة شهر تحرك ما لا يقل عن ٤٠٩٦ من الرقيق شمالاً من تنجانيقا(١٤١).

وفى تقرير هولموود (Holmwood) لعام ١٨٧٤م والتقارير اللاحقة له تؤكد أن الحركة كانت شديدة النشاط، ولاحظ كيرك أن اتفاقية الخامس من يونيو ١٨٧٣م ما بين زنجبار وبريطانيا التي تحرم نشاط تجارة الرقيق البحرية عملت على تنشيط تجارة الرقيق البرية إلى حد كبير، وجاء في تقريره أن الرقيق كانوا يسيرون طابورًا مقيدين بالسلاسل على امتداد ساحل دار السلام حتى لامو (Lamu) إلى أن يصل خط امتداد التجارة حتى إقليم الصومال، ومن كيلوه قد يصل امتداد الرحلة إلى حوالى ٧٠٠ ميل(١٤٢).

كانت أسواق الرقيق تنتشر على امتداد ساحل شرق أفريقيا من شمال الصومال حول رأس جواردافوى (Cape Guardafui) وعلى امتداد الساحل الجنوبى مشتملاً على المدن التالية: ميركا (Merca)، ومقدشو، وبراوه (Brava)، ولامو (Lamu)، ومماليندى (Malindi)، وممباسا، وبانجانى (Pangani)، وباجامويو (Bagamoyo)، ودار السلام، وايبو (Ibo)، وموزمبيق، وكوليماني (Quelimane)، وسُفالا، وجزر بمبا، وزنجبار ومدغشقر(١٤٣)، ورغم ذلك فإن زنجبار كانت هي المركز الرئيسي(١٤٤)، وهى تقع على بعد حوالى ٢٤ ميلاً عن الساحل المعروف اليوم باسم تنزانيا(١٤٥)، وكان هذا يُعد أفضل موقع يُستخدم لتجميع الرقيق(١٤٦)، فإنه قريب من الساحل ويُستخدم قاعدة لشن الغارات على امتداد الساحل ويحيط به خندقٌ مائيٌّ واسعٌ يُستخدم للدفاع ضد التدخل آلافريقي أو الأوروبي من جهة اليابس(١٤٧)، وبالإضافة إلى ذلك، فالجزيرة تقع ضمن النطاق الموسمي حيث

كانت السفن العربية تستفيد من الرياح الموسمية[١٤٨]، وتستفيد به كذلك السفن الشراعية الأمريكية والأوروبية[١٤٩].

إن نمو زنجبار كمركز للتجارة كان من ناحية نتيجة للسياسة العمانية من أجل تركيز التجارة في المنطقة الملاصقة للسيطرة العمانية مع أهمية توفير الحماية للهندي والعماني وغيره من التجار، وكان ارتفاع شأن زنجبار نتيجة للظروف الجغرافية بصورة أساسية، فبفضل هذا الميناء المتميز تبوأت زنجبار مكانتها بسرعة عن بقية الموانئ، علاوة على كل ذلك فإن ضرورة أن يتبع البحارة نظام الرياح الموسمية ويستفيدوا منه جعل الموقع أكثر قدرة على الحياة والنمو، وعلى امتداد ساحل شرق أفريقيا تهب الرياح من الشمال من نوفمبر إلى مارس، وتهب من الجنوب من شهر أبريل إلى سبتمبر، ومن الصعب أن تسير السفن عكس هذه الرياح[١٥٠].

ولكن خلال فترات رياح مختلفة، فإن السفن الصغيرة الساحلية تستطيع أن تنتقل ما بين زنجبار والأرض المجاورة، وهذا جعل السلع تتراكم في زنجبار حتى أن القوارب الكبيرة تستطيع أن تحمل كل حمولاتها من هناك وتستخدم فترات الرياح الموسمية القصيرة إلى حد متوسط من الكفاءة، ولم تفقد الموانئ الساحلية أهميتها بل إن بعضها ازدهر بفضل نقل السلع من الساحل إلى الجزيرة، لكن زنجبار تطورت وأصبحت مركز التجارة في شرق أفريقيا، وأن السلطان سعيد بن سلطان كان أنشط تاجر عماني نقل عاصمته إلى الجزيرة[١٥١].

ويقع ميناء كيلوه على بعد حوالى ١٥٠ ميلا جنوب زنجبار، الذى أصبح مركزًا تجاريًّا رئيسيًّا حيث يتم جمع آلاف الرقيق للبيع والتصدير[١٥٢]، وكثير، بل الغالب الأعظم من الرقيق الذين كان يتم بيعهم في كيلوه ينقلون إلى زنجبار، حيث كان يتم حشدهم في قوارب مفتوحة، معرضين لكل صنوف الطقس، وفى الغالب ان ما يحتاجون إليه من ماء وطعام كان قليلاً جدًّا وكانت الرحلة إلى زنجبار تستغرق من يوم إلى ثلاثة أيام، وقد تمتد

الرحلة إلى عشرة أيام بسبب جو العواصف وكانت تقع خسائر كثيرة في الأرواح(١٥٣).

فعلى سبيل المثال، يذكر الكابتن فيرفاكس مورسبي (Fair Fax Mooresby) أنه ذات مرة نجا على قيد الحياة أقل من ١٢ فردًا من الرقيق من جملة حوالى ٣٠٠ فرد بعد رحلة عشرة أيام، وهؤلاء الرقيق الذين وصلوا ساحل زنجبار كانوا يعانون الجوع(١٥٤)، ولأنه كانت تدفع ضريبة على كل رأس من الرقيق فالجدير بالذكر أن المرضى والضعفاء الذين لا قيمة من ورائهم يتركون فريسة للموت(١٥٥).

وقد وصف رجبي (Rigby) طريقة إنزال الرقيق إلى ساحل زنجبار فقال بإن الرقيق يصلون في الغالب هزيلين عاجزين عن الوقوف على أرجلهم، بعضهم كان يسقط على الأرض ميتا في منطقة الجمارك أو في الشوارع، والآخرون الذين لا حيلة لهم في شفائهم يتركون على ظهر السفينة ليموتوا حيث لا فائدة من نقلهم ودفع الضرائب عنهم(١٥٦).

وبعد نقل الرقيق إلى الساحل كانوا يوضعون في منازل التجار إلى أن يستعيدوا قوتهم حتى يتم نقلهم إلى سوق الرقيق ويباعون في المزاد الكبير(١٥٧)، ومن الواضح أن معظم الرقيق كانوا يُعرضون للبيع في سوق مفتوحة، سوى أنه في بعض الأحيان كانت تصل الرسائل من التجار فيما وراء البحار يطلبون الرقيق من تجار زنجبار، ووقعت مصادفة في يد القنصل البريطاني في زنجبار تسع رسائل كُتبت باللغة العربية كانت تطلب من التجار العمانيين مدهم بالرقيق، وبفضل مزيد من البحث والتقصي علم المسئول السياسي البريطاني في مسقط أن مثل هذه الطلبات كانت شيئًا عاديًا، وأن طلبيات الرقيق كان يتم تسليمها عند مناطق يتم تحديدها والاتفاق عليها مسبقا على ساحل الجزيرة العربية(١٥٨).

ويؤكد إلتون (Elton) أن السلطان أعلن عن فتح باب التجارة بقيام سوق مفتوحة وذلك في بيان رسمي ألحقه بمنطقة الجمارك، ووصف إلتون

السوق فقال: إنه عبارة عن أزقة من المواطنين رجالاً ونساءً وأطفالاً مظهرهم مقزز بسبب طول الرحلة، يتضورون جوعًا، ويجلسون على الأرض، وقد تم تصنيفهم حسب قيمتهم وقوتهم، هذا هو سوق الرقيق، يبدأ كل مساء من الساعة الخامسة حتى غروب الشمس من أجل المعاملات التجارية[١٥٩].

وهذه تقارير عن بعض الرقيق: أنهم مجرد هياكل عظمية من جلد وعظم، ويسيل القيح من جلودهم بشكل مقزز وتراهم وكأنهم على وشك الموت، ويمر الرقيق بفحص دقيق، يُفحص الفم والأسنان، وتفحص العينان وكذلك اليدان والأظافر، وتفحص الأطراف، ويتم فحص الحالة العامة، كما يحدث عند فحص الخيول في معرض للخيول، وبعد عملية الفرز، ينتقل الرقيق من يد تاجر إلى تاجر آخر، ثم يتعرض الرقيق لفحص دقيق من اجل التأكد من سلامة كل فرد على حدة، وهذا تصنيف ضروري، وأخيراُ في حالة النسوة ففي خلوة خاصة يخضعن لفحص دقيق لتقدير قيمة جاذبيتهن، وبمشاعر الازدراء والمضض يكون رفض إحداهن في مثل هذا المعرض في عالم متحضر، وتقول إحداهن: إن ملامحها لا ترقى إلى القدر الذى يستحق أن يدفع من أجله المال[١٦٠].

وفى عام ١٨٧٢م وقع في قبضة سفينة المطاردة التابعة لصاحبة الجلالة التي كانت تسمى فلتشر (Vulture) في مياه الخليج الفارسي سفينة تحمل الرقيق من شرق أفريقيا[١٦١]، ومن صحيفة هندية نقتبس هذا الوصف لقارب الرقيق وحمولته: كان عدد الرقيق يصعب تقديره، زحام شديد من الرقيق فوق ظهر السفينة، وخلف السفينة زورق، صورة من صور البؤس، واحة من القمل، ووسط الزحام محشور عدد من الأطفال، ومخلوقات يظهر عليها البؤس والشقاء، ينتشر بينهم الأمراض من كل لون كالجدري والسل بأنواعه، صور من الشقاء والبؤس البشرى المخزي، وبلغت قذارة القوارب صورة لا يقدر على تحملها البحارة[١٦٢].

وعند نقل البؤساء إلى السفينة فلتشر، كانت حالتهم مثيرة للمشاعر بسبب الوهن والهزال الذى أصاب أجسامهم، فلم يعودوا قادرين على السير، وكان يلزم حملهم إلى ظهر السفينة ولم يعودوا قادرين على الحركة إلا بمساعدة أحد، وأن المشهد يثير العجب على حال كل حمولة السفينة فلتشر(١٦٣)، وعندما فحصهم الطبيب اكتشف ما لا يقل عن ٣٥ حالة جدري، وقد مات عدد ١٥ من جملة ١٦٩(١٦٤)، ومن أبشع صور الوحشية لأفعال بعض التجار العرب تلك القصص التي نسمعها من الرقيق أنفسهم حيث كان التصرف الفوري هو التخلص من المرضى بإلقائهم في البحر، وعندما وجدوا أن المرض من الصعب شفاؤه تركوهم يقاومون المرض ويتألمون بآثاره حتى الموت(١٦٥).

هذه صور نقلها شهود عيان لهذه الأحداث، ذكرها قادة السفن وقناصل بريطانيا ورجال البعثات، وإن هذه الصور توضح لنا صور الشقاء الذى عاشه بشر لا حول ولا قوة لهم وقعوا فريسة في أيدى تجار الرقيق، ومن بين الأسرى من كان حسن الحظ فلم يذق صور البؤس والشقاء، حيث كانت بعض السفن تحمل عددًا محدودًا، ولم يكن كل الرقيق حالته سيئة حيث نقرأ عن وصول بعض السفن إلى زنجبار وعليها الرقيق في حالة صحية جيدة أجسامهم مليئة بالحيوية يستمتعون بأشعة الشمس فوق ظهر السفينة، وكان التجار العرب على خلاف التجار الأوروبيين، كانوا رحماء، وكانوا يأكلون مع الرقيق ويشاركونهم مشاعر الحرمان(١٦٦).

ومن الجدير بالذكر أن كثيرًا من العبيد كانوا سعداءً وراضين عن أوضاعهم لدى سادتهم، ومن هنا يتضح الفرق بين الإتجار في الرقيق وبين امتلاك الرقيق، فلقد كان الجانب البشع في الرق مرتبطًا بعملية نقل العبيد من الداخل إلى الشاطئ وعبر الرحلة إلى زنجبار، ولكن حسن معاملة الرقيق لم تكن تبدأ إلا بعد وصولهم إلى الجهة النهائية، وكثيرون من العرب كانوا يتصفون بالرحمة(١٦٧).

أما رجبي فيقتبس هذا الوصف المعاصر فيذكر أن سوق زنجبار كانت منعقدة عند وصوله، وكان هناك حوالى عشرين مزادًا، كل مزاد يقدم مجموعة من الرقيق يبيعها بصعوبة بالغة، وتقدم أحد ضباط البحرية لشراء واحد من الرقيق، وتم فحص عينيه وفمه وكان ثمن الواحد حوالى سبعة دولارات، ولم يتم البيع، وكان عدد الرقيق حوالى ثلاثمائة(١٦٨).

وكتب معاصر آخر "في جزء من السوق يقف بعض النسوة جماعات يصفون في أنصاف دوائر، أجسادهن ملطخة مكشوفة لا يكسوهم سوى قطعة قماش تغطى عوراتهن، وطوابير من الفتيات أعمارهن تزيد عن الثانية عشرة، وجميعهن تعرضن للفحص حشودًا على يد العرب وعلى يد التجار، وخضعوا لفحوصات تهين الكرامة ولا معنى لها(١٦٩).

وكان سوق زنجبار قذرًا مساحته حوالى ٤٠٠ قدم مربع في أحد جوانبه توجد قلعة مراقبة، وفى الجانب الآخر تقع منازل العاملين بالسوق، ولكل جماعة من الرقيق دلال، حيث كانوا يرتبون صفوفًا، الرجال في جانب، والنساء في جانب آخر، وعند بداية المزاد كان التجار يهتمون بنظافة ومظهر الرقيق، وكانوا يهتمون بزينة النساء بالعقود في رقابهن والأساور والخلاخل في كاحل أقدامهن، وبعد بيعهن يستعيد التجار هذه الأشياء لاستخدامها مرة أخرى، وكان تباين الأسعار يعتمد على العرض وعلى موسم الطلب على مدار العام، فكانت تصل الأسعار أعلى معدل لها في الفترة ما بين ديسمبر ومارس من كل عام، وذلك عندما يزيد عدد التجار العرب في السوق(١٧٠).

وكانت أفضل الأسعار في سوق زنجبار وكيلوه وذلك بفضل سيطرة السلطان على السوق وتحكمه في رسوم الاستيراد والتصدير، حيث كان يحصل منهم على عمولات، وبالإضافة إلى العملة الأجنبية التي كانت تُستخدم في التداول بصفة أساسية على الساحل كان إلى جانبها الأقمشة والجواهر والتمور والأسلحة النارية، وكلها كانت تُستخدم في تبادل الرقيق، ويقدر حوالى ثلاثة أرباع الرقيق الذين كانوا يصلون إلى زنجبار يُصدرون

إلى الخارج، هذا بخلاف الأعداد التي كان يتم تهريبها لتجنب دفع الرسوم الجمركية عنها(١٧١).

أما عن قيمة الجمارك التي تحصل على كل رأس من الرقيق، فكانت قيمة دولارين على كل الرقيق الذين يشحنون من ميناء كيلوه إلى زنجبار، وتبلغ أربعة دولارات على الذين يُشحنون من لامو، ويُضاف دولاران على كل الرقيق الذين يُشحنون من زنجبار، وكانت عوائد كل هذه الجمارك مثل كل الضرائب تخص سلطان زنجبار كانت تمثل دخلاً سنويًّا يفوق مقداره ١٥ ألف جنيه استرليني(١٧٢).

دور الأفارقة في تجارة الرقيق في شرق أفريقيا:

إن ازدياد تجارة الرقيق كان جريمة شارك فيها بعض الأفارقة(١٧٣)، والسبب الأعظم في تجارة الرقيق رغم ذلك كانت حاجة العرب والأوروبيين لهم، حيث كانوا مهتمين بالمحافظة عليها سواء بمساعدة الأفارقة أو بدونهم، ويؤكد هذه الحقيقة أن المرحلة الأولى من هذا النشاط كانت تتسم بعمليات الاختطاف التي استمرت طوال عمليات تجارة الرقيق، رغم أن غارات الأفارقة استمرت المصدر الرئيسي(١٧٤).

وكان حلفاء التجار الأفارقة أبناء من أجناس مختلطة أفارقة عرب أو أفارقه أوروبيين كانوا يمثلون جزءًا من مجتمعين، يتحدثون اللغة ويمارسون عادات المجتمعين ويحصلون على حصة أرباح من الطرفين، ورغم ذلك فقوة الجذب الأشد كانت في الغالب المكسب الاقتصادي الذى يمكن الحصول عليه من وراء التعاون مع التجار العرب أو التجار الأوروبيين، ومن هنا فإن هؤلاء الأشخاص من ذوى الجنسيات المختلطة استخدموا معرفتهم للغات الأفريقية والعادات الأفريقية من أجل شن غارات على القرى الأفريقية من أجل المكاسب الاقتصادية، وعلاوة على ما سبق لم يكن التجار العرب والأوروبيون وحدهم الذين استغلوا الصراعات القبلية بين الأفارقة من أجل

كسب مناصرين لهم، بل كان لهم دور في إقناع بعض الأفارقة بأن مشاركتهم في تجارة الرقيق سوف تعود عليهم بمكاسب مادية وسياسية[١٧٥]، وهكذا فإن بعض الأفارقة مثل هؤلاء التجار الذين كانوا من قارات أخرى، انغمسوا في رغبة قوية نحو الثراء والسلطة، ففي شرق أفريقيا كان الياو (Yao) من شمال موزمبيق، وغيرهم من التجار ذوى الأهمية الذين سبقوا الأوروبيين والعرب في التوغل نحو الداخل[١٧٦].

ولقد انتشرت التجارة على نطاق واسع على أساس أن الأدوات المعدنية والعاج كمنتجات أساسية، وحقيقة أنه أثناء تجارة الرقيق لم يصل العاج في تجارته المرتبة التي وصلتها تجارة الرقيق، وعلى ذلك فقد انغمس التجار الأفارقة في تجارة مشروعة وكانوا حريصين على المحافظة على سيطرتهم عليها حتى لو احتاج الأمر أن يزداد تورطهم فيها[١٧٧].

وجدير بالذكر أن الحكام والقادة السياسيين الأفارقة وجدوا مميزات ومكاسب تعود عليهم عند اشتراكهم في هذه التجارة[١٧٨]، والعامل الكبير الذى شجع القادة السياسيين الأفارقة وكذلك التجار على التورط في تجارة الرقيق كان دخول الأسلحة النارية[١٧٩]، فالذين يحصلون على أسلحة يقدرون على توطيد سلطانهم السياسي في المجتمع ليسعوا في أرض جديدة ويسيطروا على اقتصاديات وسكان آخرين، وكان الثمن أن يقدموا اليد العاملة في شكل سبايا أفارقة[١٨٠].

وهناك بعض الأسباب التي جعلت الأفارقة يدخلون تجارة الرقيق جنبًا إلى جنب مع العرب والأوروبيين، أسباب أدت إلى إفساد القيم الأفريقية في هذه المجتمعات، وذلك أنه عندما أُلغيت تجارة الرقيق كان الأوروبيون يتهمون الأفارقة بأنهم بربريون فوضويون يعيشون حروبًا قبلية، ومهما يكن مدى صحة ذلك، وكثير من الأفارقة كان الحكم عليهم من قبيل ظن السوء، فإن العرب والأوروبيين أول المتورطين في تنشيط وتشجيع تجارة الرقيق[١٨١].

أسواق الرقيق في شرق أفريقيا والرحلة إلى آسيا:

تُعد زنجبار النقطة الرئيسية لشحن الرقيق إلى آسيا(١٨٢)؛ فالرقيق الذين يتم شحنهم من موانئ شرق أفريقيا في بانجانى (Pangani)، وباجامويو (Bagamoyo) يصلون زنجبار عادة في خلال ساعات، وهناك جماعات أخرى من الرقيق تصل من أقصى الجنوب، وتبحر القوارب السواحيلية الصغيرة على الساحل الشمالي الغربي لمدغشقر حاملة الرقيق، وكان هؤلاء يُنقلون إلى موزمبيق، ثم تنقل هذه الجماعات إلى ايبو (Ibo)، وكيلوه كيسواني (Kilwa Kisiwani)، وتصل هذه القوارب إلى زنجبار في خلال ثلاثة أيام إذا كان الطقس طيبًا(١٨٣).

وجدير بالذكر أن الرحلة من زنجبار عن طريق لامو (Lamu) إلى البحر الأحمر تستغرق حوالى عشرة أيام في الطقس العادي، ومن زنجبار إلى مسقط تستغرق حوالى ثلاثين يومًا بما في ذلك المحطات التي تتوقف فيها الرحلة للتزود بالماء والطعام، وبسبب ازدياد الصراع على تجارة الرقيق في القرن التاسع عشر فإنه يتعين على القوارب الصغيرة أن تراقب وتتجنب سفن المراقبة البريطانية(١٨٤).

ومن حق العبد الأفريقي إذا قُدر له أن يجتاز مخاطر الرحلة ويصل إلى مسقط أن يطلب إلى القاضي أن يعرضه للبيع في مزاد علني إذا أساء سيده معاملته، غير أن العبيد يلقون معاملة طيبة من أسيادهم عندما يصلون(١٨٥).

وقد لاحظ الكابتن البريطاني كولمب (P. Colomb) الذى تولى قيادة سفن المطاردة البريطانية في الفترة ما بين عامي ١٧٦٢ و١٨٧٠م إن القارب الواحد الذى تصل حمولته ما بين ٨٠ إلى مائة طن يحمل من الرقيق ما بين مائة إلى مائة وخمسين رجلاً إلى منطقة الخليج الفارسي، وأن بعض القوارب مزود بعارضة خشبية يوثق إليها الرقيق من أسفل أرجلهم بحلقات حديدية،

وكان قائد القارب غالبًا من العرب، وكان طاقم المساعدة يتكون من الأفارقة الأحرار[١٨٦].

وإن أفضل وصف لتفاصيل الرحلات الحقيقية يقدمها بعض المعاصرين، وعلى سبيل المثال يذكر الكابتن مورسبي (Moresby): كان الزنوج يُخزنون بالمعنى الحرفي للكلمة، في شحنة؛ المجموعة الأولى على أرض السفينة، اثنان من البالغين جنبًا إلى جنب، ويوضع بينهم أو فوقهم صبى أو فتاة حتى يكتمل الصف، وهكذا وُضعت أول طبقة يفصل بين كل واحد وآخر حوالى بوصة أو بوصتان، ثم يوضع الصف الثاني من الرقيق، حتى يصلوا الحافة العليا من السفينة، وهكذا فإن الجزء الأدنى من الشحنة يموت ولا يمكن تحريكهم إلا بعد أن تموت الطبقة التي فوقها ثم يتخلصون منهم[١٨٧].

وأما أسواق الرقيق الرئيسية على الجانب آلافريقي من البحر الأحمر وخليج عدن فكانت سواكن ومصوع وروهيتا (Roheita)، وبيلول، وتاجورا، وزيلع، وكانت قوارب الرقيق المتحركة من هذه الموانئ تفرغ حمولاتها من الرقيق في الأسواق العربية في مخا والحديدة وجدة وبعض المدن الصغيرة[١٨٨]، وبعضها كان يتجه إلى منطقة جنوب الجزيرة العربية حول مكلا، ورغم ذلك تتجه بعض الشحنات من موانئ البحر الأحمر إلى بعض المناطق مثل الشارقة، وصور، ومسقط، وبندر عباس، ولنجه، والبحرين، وبوشهر (Bushire)، والكويت، والبصرة، أو قليل غيرها[١٨٩].

وفى منطقة الخليج الفارسي، فإن ذروة نشاط تجارة الرقيق كان يتوافق مع موسم جنى التمر وتسويقه[١٩٠]، وكانت أوسع الأسواق في البصرة وبندر عباس وعلى امتداد جزء كبير من ساحل الباطنة[١٩١]، وكان موسم جنى التمر يبدأ في شهر يوليو ويستمر التسويق حتى شهر سبتمبر، وفى كثير من الأحيان كان يتم تبادل الرقيق بالتمر، حيث كان يباع في أسواق أفريقيا مقابل الرقيق[١٩٢].

ويقدر المقيم البريطاني في منطقة الخليج الفارسي روبرتسون (A. D. Robertson) أنه في مطلع عام ١٨٢٨م كان يصدر إلى مسقط سنويًّا ما بين ١٤٠٠ و ١٧٠٠م من الرقيق، وكانت هذه أكبر مراكز التوزيع على خليج عمان حيث كانت تصل نسبة الأرباح ما بين ٢٠ و٢٥%، ويذكر بعض شهود العيان أن كل بيت يعمل به ما بين اثنين أو ثلاث من الرقيق الأفارقة، وفى غالب الأحيان كان أصحابهم يؤجرونهم للآخرين بالأجر اليومي(١٩٣)، وكانت صور مركزًا حيويًّا آخر من مراكز عمان حيث كانت تستقبل شحنات الرقيق بحرًا أو برًا(١٩٤).

كان يتم انزال شحنات العبيد إلى الموانئ العمانية في البداية ومنها يتم توزيعهم على إيران وساحل الصلح حيث يعملون كبحارة وغطاسين، وتُعد ودام الواقعة على ساحل الباطنة في عمان مركز توزيع العبيد(١٩٥)، وكانت أسعار العبيد في عمان ثابته، فثمن الصبى من العبيد هو ١٢٠ دولارًا للواحد، والذكر البالغ ١٥٠ دولارًا للعبد، أما البنات فكان ثمنهن يتراوح ما بين ٢٠٠ و٣٠٠ دولار للبنت(١٩٦)، أما في أفريقيا فقد ظل سعر العبيد منخفضًا في حدود ثلاثة جنيهات إسترلينية للعبد في الوقت الذى كان العاج يباع بسعر أعلى من سعر العبد في ذلك الوقت(١٩٧).

أدى رقيق الأفارقة أعمالاً متنوعة، استُخدم بعضهم غواصين للؤلؤ على وجه الخصوص في البحرين ولنجة، أما المزارع التي احتاجت الرقيق كانت على ساحل الباطنة وحول ميناب (Minab) (١٩٨)، وحول البصرة، حيث كانت توجد مزارع النخيل التي احتاجت إلى عدد كبير من الرقيق(١٩٩).

حجم تجارة الرقيق في شرق أفريقيا وجدواها الاقتصادية:

انقسمت تجارة الرقيق في شرق أفريقيا إلى قسمين: قسم محلى ويشمل الاتجار في الرقيق بين أصحاب القوافل العربية أو السواحيلية وبين سكان المدن الساحلية، وأصحاب المزارع العرب، وقسم خارجي وهو يشمل

الرقيق الذى يصدر إلى الخارج والذى كان يشحن إلى مسقط وجزر المحيط الهندي والهند علاوة على أسواق أخرى[٢٠٠].

وقد تفاوتت تقديرات الكتاب والباحثين لأعداد الرقيق المجلوبين سنويًا من شرق أفريقيا لمنطقة الخليج العربي والجزيرة العربية تفاوتًا بينا، فارتفع حدها الأقصى عند البعض فوصل الثلاثين ألفا، وانخفض عند البعض الآخر فلم يتجاوز الألف وأربعمائة، ويدفعنا هذا التباين الواضح في الأرقام إلى القول بإن هذه التقديرات تنقصها الدقة العلمية، ولا تعدو أن تكون تكهنات، ويمكن اعتبارها مؤشرات لمواقف الكتاب والباحثين من تلك التجارة أكثر منها تقديرات لأعداد وحجم التجارة الحقيقية[٢٠١].

ومن المعتقد أن المصدر الكبير للرقيق في قلب القارة الأفريقية كانت منطقة بحر الغزال شمال غرب إثيوبيا، وحسب تقدير جوردون (G. G. Gordon) الحاكم البريطاني العام للسودان أنه ما بين ٨٠ ألف و ١٠٠ ألف من الرقيق تم تصديرهم من هذه المنطقة ما بين عامي ١٨٧٥ و١٨٧٩م، متوسط ما بين عشرين ألف وخمسة وعشرين ألفًا سنويًا[٢٠٢]، ورغم ذلك فمن الصعب أن نؤكد كم كان عدد الرقيق الذين تم الحصول عليهم من المناطق جنوب ذلك وعلى سبيل المثال منطقة البحيرات العظمى، وفى تقدير المقيم البريطاني كمبال (A. B. Kemball) في منطقة الخليج الفارسي أنه في عام ١٨٣١م كان يدخل فارس سنويًا حوالى ٣٤٨٨ من الرقيق، سوى أن هذا الرقم يخلو من أهم وأنشط ميناء وهو مسقط حيث مارس السلطان سعيد بن سلطان سيطرة قوية على التجارة وفرض قيودًا شديدة على دخول شهود عيان من الخارج[٢٠٣].

وفى الأربعينيات من القرن التاسع عشر قرر الميجور ويلسون (M. Wilson) أنه كان يدخل مسقط سنويًا ما بين ١٤٠٠ و١٧٠٠ من الرقيق، بينما نجد فونتاني (V. Fontanier) وهو رحالة فرنسي، يقدر عدد ما يدخلون مسقط بحوالي أربعة آلاف من الرقيق[٢٠٤]، أما الدكتور ماكنزى

(Mackenzie) فيذكر أن ما يزيد عن أربعمائة من الرقيق وصلوا مسقط وصور من زنجبار، وهذا العدد كان يتم بيعه في منطقة الخليج الفارسي سنويًّا[٢٠٥]، وشاهد عيان آخر هو كومودور بركس (Commodore G. B. Brucks) قائد أسطول الخليج اعتقد أن حوالى أربعة آلاف إلى خمسة آلاف من الرقيق كانوا يصلون مسقط كل عام[٢٠٦]، وأن ما بين ٧٠٠ و ١٠٠٠ منهم كانوا من الأحباش، وخلال الستينيات من القرن التاسع عشر فإن تقديرات الرقيق الذين كانوا يصلون مسقط والبصرة وبوشهر والحديدة كانت حوالى أربعة آلاف لكل مدينة[٢٠٧].

إن ندرة الوثائق حول الرحلات البحرية من زنجبار إلى آسيا، لا شك، كانت لأن التجار العرب والجماعات المسلحة التي شاركت في النشاط لم تحتفظ بأية سجلات عن هذا النشاط، ومن المؤكد أن هذا لا ينطوي على شعور إنساني، وإن الروايات العديدة عن الرحلات من داخل أفريقيا كتبها أجانب، وعلى وجه الخصوص المكتشفون الأوروبيون، ورجال البعثات التبشيرية ورجال البعثات الرسمية، وكلهم بحثوا الأمر، إلا أن كل هؤلاء لم يسيروا في صحبة الرحلات إلى آسيا، وبعض الروايات المتاحة كتبها قادة السفن البريطانية التي كانت تحاول قمع الحركة، وكان كل همهم أن يتأكدوا من وجود رقيق على السفينة، ولو وجدوا يحررونهم، وكانت القوارب صغيرة أمام السفن الأوروبية، ولم تكن تحمل مسافرين مثلما كانت تفعل السفن التركية والمصرية في البحر الأحمر[٢٠٨].

علاوة على ذلك، فإن ندرة سجلات المعاصرين لهذه الأحداث، يكملها ما ذكره بعض الأفارقة، الذين تحرروا من العمليات، من حقائق، بعض هذه الحقائق يشير إلى أعداد الرقيق على قارب معين، وبعضها يورد عدد الموتى على القارب، ولم تذكر حقائق أخرى غير ذلك، وهذا معناه أنها محنة مفجعة، حقائق طمسها الزمن، وعلى أية حال فإن ندرة الحقائق حول

موضوع الرقيق، وحول هذه النقطة الحساسة قليلة الحظ ربما تكشف الأبحاث المتواصلة الحجاب عن أسرارها[٢٠٩].

أما عن الجدوى الاقتصادية لتلك التجارة فكثيرًا ما تشير المصادر التاريخية إليها باعتبارها موردًا اقتصاديًّا مهمًّا لأهل الساحل العماني آنذاك[٢١٠]، لا سيما السيد سعيد بن سلطان حاكم عمان الذى تؤكد معظم المصادر المعنية إنه كان يجنى منها أرباحًا طائلة، ورغم ذلك فمن الواضح أنه لا توجد إحصائيات أو أرقام دقيقة يمكن الاعتماد عليها في تحديد أعداد الرقيق الحقيقية أو الأرباح التي كانت تدرها التجارة فيهم لأهل المنطقة[٢١١].

فبينما يذكر روبرت جيران لاندن (Robert Geran Landen) أن أرقام معدل مبيعات العبيد في مسقط قد بلغت في الثلاثينيات من القرن التاسع عشر الأربعة آلاف عبدًا سنويًّا، وأن السيد سعيد ين سلطان قد جنى منها أرباحًا تصل إلى الستين ألف ريال نمساوي في العام[٢١٢]، يورد جون كيلى (J. Kelly) بعض التقديرات التي قام بها أحد الضباط البريطانيين[٢١٣]، الذين كانت لهم علاقة وثيقة بهذه التجارة والتي تشير إلى أنه كان يمر عن طريق جمارك مسقط ما بين ١٤٠٠ و١٧٠٠ عبدًا سنويًّا، وكان يتم تحصيل مبلغ ريالين نمساويين كرسم استيراد على كل عبد[٢١٤].

أما بليني (D. A. Blane) الذى خلف ويلسون كمقيم بريطانى في الخليج فيقدر عدد العبيد الذين تم شحنهم من زنجبار خلال عام ١٨٣٣/١٨٣٢م باثني عشر ألف عبد دون أن يحدد عدد الذين وصلوا منهم إلى منطقة الخليج العربي، وقدر الكابتن كوجان (C. R. Cogan) من الأسطول الهندي والذى كان في زيارة لزنجبار عام ١٨٣٩م عدد العبيد الذين كانوا يُشحنون سنويًّا من هناك إلى بلاد البحر الأحمر وشبه الجزيرة العربية وفارس والخليج العربي بحوالي العشرين ألف عبد، وتوصل الدكتور ماكنزى الذى كان يشغل منصب المقيم بالوكالة في السنة التالية إلى نفس هذه التقديرات، هذا في الوقت الذى قدر فيه روبرتسون (L. C. H. Robertson)

المقيم بالوكالة في الخليج العربي عام ١٨٤٢م صادرات العبيد من زنجبار بحوالي ثلاثين ألفًا، وأشار الكابتن هامرتون (Hamerton) في تقرير له بتاريخ مايو ١٨٤٢م بأن عددًا يتراوح ما بين أحد عشر ألفًا وخمسة عشر ألف عبدًا كان يباع في ممتلكات السيد سعيد بن سلطان الأفريقية كل عام[٢١٥].

وحسب تقديرات بركس (C. G. Brucks) قائد أسطول الخليج والذى توصل إلى نفس الرقم السابق، فإن نحو خمسة آلاف عبد من هؤلاء كانوا يتوجهون إلى موانئ البحر الأحمر، وعلى وجه الخصوص إلى جدة، وحوالى أربعة آلاف أو خمسة آلاف إلى مسقط، وحوالى خمسمائة عبد إلى الموانئ الجنوبية من شبه الجزيرة العربية مثل عدن والمكلا، كما كان يتم شحن ألف عبد إلى السند (Sind) وكوتش (Kutch) وكاثياوار (Kathiawar)، أما الجزء الباقي فكان يتم بيعهم داخل عمان والساحل أو في المناطق العليا من الخليج العربي[٢١٦].

ويعتقد بركس بأن سفن الكويت والبحرين كانت تعود من أفريقيا بحوالي ٣٠٠ أو ٤٠٠ عبد كل عام، بينما كانت تعود سفن لنجة وبندر عباس وقشم وغيرها من الموانئ الفارسية بنحو ٤٨٠ عبد، أما سفن ما أطلق عليه ساحل القرصنة والتي كان عددها يتراوح ما بين خمسة إلى سبعة سفن فقد كان كل منها يعود من الرحلة بنحو ٣٥ أو ٤٠ عبدًا سنويًّا[٢١٧].

ومن هنا يتضح لنا أن حجم تجارة الرقيق بين الخليج العربي وشرق أفريقيا لم يكن بتلك الضخامة التي صورتها بها بريطانيا، وأبرزتها بها بعض المصادر الأوروبية وأن الأرباح التي كانت تُجنى منها لم تكن بتلك الكثرة التي يمكن أن تثرى أهل الخليج وشيوخهم ومن بينهم السيد سعيد بن سلطان "سلطان عمان"، ولا بد لنا من الإشارة هنا إلى أن ثراء السيد سعيد بن سلطان يرجع أساسًا إلى اتساع وغنى ممتلكاته وليس الاتجار بالرقيق، كما يعتقد البعض، وقد كانت التجارة المشروعة هي السمة الغالبة لسلطنة زنجبار التي قامت على أسس اقتصادية وانتشرت فيها المحطات والمراكز التجارية على

امتداد السلطنة لتسهيل عملية التبادل التجاري التي شملت كافة أنحاء السلطنة الأفريقية(٢١٧).

الخاتمة

رغم أن العرب لم يكن لهم دور في خلق تجارة الرقيق في شرق أفريقيا، لكن ربما كان لهم نصيب فيها، فكان العرب يتوغلون نحو داخل القارة الأفريقية، وبمرور الوقت بلغت هذه التجارة ذروتها في القرن التاسع عشر، ويبدو أن تجارة الرقيق من شرق أفريقيا كانت ضئيلة في الحجم العددي حتى القرن التاسع عشر.

وكان تجار الرقيق الرئيسيون من العرب والعرب العمانيين على وجه الخصوص، ومن الجدير بالذكر أن جزءًا كبيرًا من احتياجات الأوروبيين من الرقيق كانت من شرق أفريقيا، وقد مرت هذه الاحتياجات بمرحلتين، المرحلة الثانية منها كانت خلال القرن التاسع عشر ونتج ذلك عن الحد التدريجي لتجارة الرقيق في المحيط الأطلسي منذ مطلع عام ١٨٠٧م عندما أعلنت الولايات المتحدة وبريطانيا معًا منع تجارة الرقيق، وهذه الظروف جعلت تجار الرقيق يتحولون من غرب أفريقيا إلى شرقها.

وترجع بعض المصادر ظهور وازدهار تجارة الرقيق في شرق أفريقيا والخليج العربي إلى استيلاء العمانيين على زنجبار وجزيرة بمبا في أواخر القرن السابع عشر الميلادي، حيث تحولت زنجبار تحت حكم اليعاربة ومن بعدهم آل بوسعيد إلى سوق للعبيد.

وكانت تجارة الرقيق من زنجبار وقفًا على عرب مسقط وساحل عمان الذين كانوا يقومون ببيعهم في الجزيرة العربية، وكان عرب مسقط يحصلون على دخلهم من الضرائب التي يفرضونها على هذه التجارة، كما أصبحت مسقط المقر الرئيسي بالنسبة للخليج وفارس والعراق والهند، وقد تحولت هذه السيطرة فيما بعد إلى ميناء صور جنوبًا.

وفى عام ١٨٠٦م عندما آلت السلطة إلى السيد سعيد بن سلطان أقام حكمًا ثابتًا في زنجبار، وقد استتبع نشاط تجارة الرقيق ورواجها في شرق أفريقيا قيام عدة أسواق للرقيق وخاصة في كيلوه وزنجبار وهما من أهم مراكز تجارة الرقيق في مهد القارة السوداء، وكانت هذه التجارة تشكل جزءًا كبيرًا من دخل السيد سعيد بن سلطان.

كانت تجارة الرقيق ذات طابع اقتصادي أكثر منها مصدرًا لليد العاملة في عمان، وكانت أسعار العبيد تُحدد وفقًا لأعمارهم وجنسهم ومنشأهم، وفى عام ١٨٤٠م وصلت تجارة الرقيق إلى ذروتها في شرق أفريقيا عندما نقل السلطان سعيد عاصمته من مسقط إلى زنجبار.

في نهاية الخمسينيات كانت تجارة الرقيق عملية تجارية ضخمة، ولقد استمرت على هذا الحال حتى اتخذت إجراءات فعلية ضدها في السبعينيات من القرن التاسع عشر.

ومن الجدير بالذكر أن تجارة الرقيق على امتداد ساحل شرق أفريقيا في أواخر الخمسينيات من القرن ١٩ كانت أخذة في طريقها للاتساع بدرجة أكثر عما كان قبل ذلك، وأن الأسعار تضاعفت عن ذي قبل، وسبب ذلك قوانين الحكومة الفرنسية التي تسمح بنقل الرقيق إلى جزر ريونيون، واستمرت هذه التجارة نشطة خلال فترة الستينيات والسبعينيات من القرن التاسع عشر، وانخفضت النسبة عندما وقعت بريطانيا وزنجبار اتفاقية إلغاء تجارة الرقيق سنة ١٨٧٣م، ولكن هذه الاتفاقية لم تلغِ التجارة كلية فقد استمرت في القرن العشرين.

ومن ناحية أخرى ليس هناك إحصاء دقيق لحجم الرقيق المصدر من شرق أفريقيا خلال القرن التاسع عشر، لأن معظم ما يذكره المؤرخون من أرقام لا يقوم على أسس موضوعية، هذا فضلاً عن تباينها بدرجة كبيرة، كما أن أرقام الجمارك في زنجبار أو مدغشقر عارية عن الصحة؛ لأن الهنود كانوا يحرصون على تهريب الرقيق لحسابهم الخاص دون دفع ضرائب عليه،

فبينما يقدر بعض المؤرخين حجم الرقيق المصدر من شرق أفريقيا بنحو ثلاثة ملايين خلال القرن التاسع عشر، فإن البعض الآخر يذكر أن ما يزيد على خمسة ملايين من الرقيق قد صُدر من هذه المنطقة خلال هذا القرن المذكور.

المصادر الرئيسية لتجارة الرقيق كانت جنوب القرن آلافريقي وأقاليم البحيرات العظمى والكونغو، ومعظم ساحل شرق أفريقيا كان قاعدة لشن غارات نحو الداخل، وكانت بيوت المال الهندية تقدم التمويل النقدي لكل هذه الأنشطة.

وكان بعض التجار الهنود يمتلكون مخازن خاصة يودعون بها بضائعهم وأماكن خاصة يخفون فيها الرقيق الذى يجمعونه وكانت لهم حاميات صغيرة مسلحة لحراسة متاجرهم، وكانت جماعات جمع الرقيق عامة تتألف من بعض التجار العرب أو عملائهم من السواحيلية وجماعة صغيرة من الحراس المخلصين المسلحين، أما عملية نقل الرقيق إلى الساحل فمن الممكن وصفها على أنها كانت تتم بطريقة تمس الكرامة الإنسانية، ومن الجدير بالذكر أن خُمس قافلة الرقيق كان يصل إلى الساحل أحياء ويموت الآخرون في الطريق، وأن كل واحد من الرقيق يصل إلى الساحل كان يُفقد في الداخل عشرة.

وعند وصول الرقيق إلى الساحل تحملهم قوارب صغيرة تنقلهم إلى زنجبار حيث يُباعون في سوق مفتوحة أو يُسلمون إلى التجار، ومن يصل من الرقيق ضعيفًا واهن القوة مريضًا يُترك على ظهر السفينة حتى يقضى نحبه ويُلقى به في عرض البحر.

كانت أسواق الرقيق تنتشر على امتداد ساحل شرق أفريقيا من شمال الصومال حول رأس جواردافوى وعلى امتداد الساحل الجنوبي مشتملاً على عدة مدن هي: ميركا ومقدشو، وبراوه ولامو وماليندى وممباسا وبانجاني،

وباجامويو، ودار السلام، وإيبو وموزمبيق وكوليماني وسُفالا وبمبا وزنجبار ومدغشقر، ورغم ذلك فإن زنجبار كانت هي المركز الرئيسي.

وكان تباين أسعار الرقيق يعتمد على العرض وعلى موسم الطلب على مدار العام، فكانت الأسعار تصل إلى أعلى معدل لها في الفترة ما بين ديسمبر ومارس من كل عام، وذلك عندما يزداد عدد التجار العرب في السوق، وكانت أفضل الأسعار في سوق زنجبار وكيلوه.

وقد شارك في هذه التجارة بعض الأفارقة، وكان حلفاء هؤلاء التجار الأفارقة أبناء من أجناس مختلطة، أفارقة عرب أو أفارقة أوروبيين، وهؤلاء الأشخاص من ذوى الجنسيات المختلطة استخدموا معرفتهم للغات والعادات الأفريقية من أجل شن غارات على القرى الأفريقية من أجل المكاسب الاقتصادية.

وبسبب ازدياد الصراع على هذه التجارة في القرن التاسع عشر، فإنه يتعين على القوارب الصغيرة أن تراقب وتتجنب سفن المراقبة البريطانية، وفى منطقة الخليج الفارسي فإن ذروة نشاط هذه التجارة كان يتوافق مع موسم جنى التمر وتسويقه الذى يقع ما بين شهري يوليو وسبتمبر.

وقد انقسمت هذه التجارة في شرق أفريقيا إلى قسمين، قسم محلى ويشمل الاتجار في الرقيق بين أصحاب القوافل العربية أو السواحيلية وبين سكان المدن الساحلية وأصحاب المزارع العرب، وقسم خارجي وهو يشمل الرقيق الذى يُصدر إلى الخارج والذى كان يُشحن إلى مسقط وجزر المحيط الهندي والهند وغيرها.

الهوامش:

1- Coupland, R.: East Africa and its invaders. Oxford, 1961, PP. 17-18.
- Cooper, F.: Plantation Slavery on the East Coast of Africa. London, 1977. P. 34.
2- Philips, W.: Oman; A History. Beirut, 1971. P. 117.
3- Lyne, R. N.: Zanzibar in contemporary Times. London, 1987. P. 61.
4- Coupland, R.: East Africa and its invaders. Oxford, 1938, PP. 17-18.

٥- تقع ميناب إلى الداخل من بندر عباس.

٦- يقع ساحل الباطنة في سلطنة عمان.

- Harris, J. E.: the African presence in Asia Evanston, 1971. P. 5.

٧- عبد الرحمن، عبد الوهاب أحمد (دكتور): بريطانيا وتجارة الرقيق في الخليج العربي وشرق أفريقيا. دورية كلية الآداب، جامعة الإمارات، العدد الأول، ١٩٨٥، ص ١٤.

8- Harris, J. E.: Op. Cit. P. 5.
9- Cooper, F.: Op. Cit. P. 35, 37.

١٠- عبد الرحمن، عبد الوهاب أحمد (دكتور): المرجع السابق، ص ١٤.

11- Cooper, F.: Op. Cit. P. 34.

١٢- عبد الرحمن، عبد الوهاب أحمد (دكتور): المرجع السابق، ص ١٥.

13- Cooper, F.: Op. Cit. P. 34, 37.

١٤- قامت مؤسسة الرقيق في إثيوبيا على أساس القانون الموسوي (Mosaic Law) الذى يجيز أخذ الرقيق من بين الملحدين الكفرة. راجع:

- Freeman- Grenville, G. S. P.: "The Coast 1498-1840" in History of East Africa. ed, Roland Oliver and Gervase Mathew, Vol. 1, London, 1963,PP. 156-158.

15- Harris, J. E.: Op. Cit. PP. 7-8.
16- Harris, J. E.: Ibid. P. 8.

١٧- جرانميزون، كوليت لوكور: فرنسا وعمان والمحيط الهندي في القرنين ١٨، ١٩. ندوة العلاقات العمانية الفرنسية، ٣٠-٣١ أكتوبر ١٩٩٤م، وزارة التراث القومي والثقافة، مسقط، ١٩٩٤، ص ٦٦.

١٨- استولت فرنسا على جزيرة موريشيوس في عام ١٧١٥م وأسمتها إيل دي فرانس وقد عُين بوردونيه (La Bourdonais) حاكمًا عليها في سنة ١٧٣٥م، وقد نجح خلال فترة حكمه لها أن يخلق فيها قاعدة استعمارية مزدهرة، وكانت الجزيرة تحتل أهمية عظمى في نظر فرنسا وعدها الفرنسيون مفتاح المحيط الهندي، لمزيد من التفاصيل، راجع:

- العابد، صالح محمد (دكتور): العلاقات العمانية الفرنسية في النصف الثاني من القرن ١٨، بحث قُدم في ندوة عمان في التاريخ، ٢٤-١٩٩٤/٩/٢٧م، جامعة السلطان قابوس، مسقط، ١٩٩٤، ص ص ٢-٣.

١٩- عندما استحوذ الفرنسيون على جزيرة بوربون "ريونيون" سنة ١٦٦٤م بقى اسمها بوربون حتى سنة ١٧٩٣م، ومن سنة ١٧٩٣ وحتى ١٨٠٦م تغير اسمها إلى ريونيون، ومن سنة ١٨٠٦ وحتى ١٨١٠م تغير اسمها إلى بونابرت، ومن سنة ١٨١٠م حتى سنة ١٨١٨م تغير اسمها إلى بوربون مرة ثانية، ومنذ سنة ١٨٤٨م أصبح اسمها ريونيون. لمزيد من التفاصيل، راجع: القاسمي، سلطان بن محمد (دكتور): الوثائق العربية العمانية في مراكز الأرشيف الفرنسية. جمع وتحقيق، الطبعة الأولى، ١٩٩٣م، ص ص ٨-٩.

20- Harris, J. E.: Op. Cit. P. 8.

21- Alpers, E. A.: The East African slave trade. Nairobi, 1967, PP. 6-7.

- Russell, C. E. B.: General Rigby, Zanzibar and the slave trade. London, 1935.

٢٢- جرانميزون، كوليت لوكور: المرجع السابق، ص ٦٦.

23- Alpers, E. A.: Op. Cit. PP. 6-7.

- Russell, C. E. B.: Op. Cit. P. 156, 368.

24- Kelly, J. B.: Britain and the Persian Gulf (1795-1880). Oxford, 1968, P. 413.

٢٥- اليعاربة هم الذين طردوا البرتغاليين من عمان سنة ١٦٥٠م.

26- Hailey, L.: Native administration in the British African Territories, part, II, Zanzibar. London, 1950, P. 2.

- Kelly, J. B.: Op. Cit. P. 412.

- في الفترة التي كان يحاول فيها السيد سعيد إخضاع ممباسا والقضاء على قبيلة المزروعي (١٨٣٧-١٨٢٦م) أعجب جدا بجزيرة زنجبار التي أصبحت الدعامة الكبرى في مشروعاته الأفريقية، فتتمتع زنجبار بموقع متوسط بين موانئ شرق أفريقيا وهى مركز اقتصادي مهم، وهى أكثر أمنا من أي نقطة على الساحل ضد أي هجوم قد تتعرض له، كما أن زنجبار ذات طقس معتدل وأراضيها خصبة ولها ميناء كبير صالح للملاحة وبها أعزب مياه في شرق أفريقيا على حد قول السيد سعيد نفسه، علاوة على إمكانية قيام زنجبار بتسهيل عمليات التبادل التجاري وتجارة المرور في كل شرق أفريقيا، علاوة على أن السيد سعيد قبل انتقاله إلى تلك الجزيرة عانى من المضايقات والمشاكل السياسية والمتاعب العائلية في مسقط من جانب المنافسين له على العرش من أقاربه. وللمزيد من التفاصيل، راجع: طه، جاد محمد (دكتور): بريطانيا وتقسيم سلطنة مسقط- زنجبار في ضوء الوثائق البريطانية. ندوة عمان في التاريخ، ٢٤- ٢٧ سبتمبر ١٩٩٤م، جامعة السلطان قابوس، مسقط، ١٩٩٤، ص ص ١-٢.

٢٧- ياغي، إسماعيل أحمد (دكتور): العلاقات البريطانية العمانية في القرن ١٩. الدارة، مجلة ربع سنوية تصدر عن دارة الملك عبد العزيز، العدد الثالث، السنة السادسة، أبريل، ١٩٨١، ص ص ١٢٤-١٢٥.

28- Kelly, J. B.: Op. Cit. P. 413.

٢٩- حكم السيد سعيد بن أحمد في الفترة ما بين عامي ١٧٨٣ و١٧٨٩م واتخذ الرستاق عاصمة له.

٣٠- حكم السيد حمد بن سعيد بن أحمد في الفترة ما بين عامي ١٧٨٩ و١٧٩٢م واتخذ الرستاق عاصمة له أيضًا.

٣١- كوليت، لوكور جرانميزون: المرجع السابق، ص ٦٦.

32- Harris, J. E.: Op. Cit. P 6.
33- Phillips, W.: Op. Cit. P. 72.
34- Freeman- Grenville, G. S. P.: Op. Cit. PP. 156-158.

٣٥- الشيخ المغيرى، سعيد بن على: جهينة الأخبار في تاريخ زنجبار. تحقيق محمد على الصليبي، وزارة التراث القومي والثقافة، سلطنة عمان، ١٩٨٦، ص ص ٢٣٣-٢٣٤.

36- Cooper, F.: Op. Cit. PP. 38-40.

- ياغي، إسماعيل أحمد (دكتور): المرجع السابق، ص ١٢٥.

37- Cooper, F.: Op. Cit. P. 38.
38- Cooper, F.: Ibid. P. 38.

٣٩- مصيلحى، محيى الدين (دكتور): النشاط التجاري العربي في شرق أفريقيا في القرن التاسع عشر حتى بداية السيطرة الأوروبية على المنطقة. بحث منشور في ندوة العرب في أفريقيا، أبريل ١٩٨٧، دار الثقافة العربية، القاهرة، ١٩٨٧، ص ١٧١.

٤٠- مصيلحى، محيى الدين (دكتور): المرجع السابق، ص ص ١٧١-١٧٢.

41- Kelly, J. B.: Op. Cit. P. 412.
42- Lyne, R. N.: Op. Cit. P. 39.

٤٣- ياغي، إسماعيل أحمد (دكتور): المرجع السابق، ص ١٢٥.

٤٤- مصيلحى، محيى الدين (دكتور): المرجع السابق، ص ١٧٣.

45- Coupland, R.: East Africa.., 1938, Op. Cit. P. 303.
46- Lyne, R. N.: Op. Cit. P. 35.
47- Kelly, J. B.: Op. Cit. P. 414.
48- Lyne, R. N.: Op. Cit. P. 35.
49- Kelly, J. B.: Op. Cit. P. 414.
50- Freeman- Grenville, G. S. P.: Op. Cit. PP. 156-158.

٥١- استولت فرنسا على جزيرة موريشيوس في عام ١٧١٥م، وقد نجح حاكمها الفرنسي بوردونيه خلال فترة حكمه لها أن يخلق فيها قاعدة استعمارية مزدهرة، وكانت الجزيرة تحتل أهمية عظمى في نظر فرنسا، وعدها الفرنسيون مفتاح المحيط الهندي، وتأسيس هذه القاعدة الفرنسية الاستعمارية جعل من المحتم أن تسحب مسقط إلى ميدان الصراع البريطاني الفرنسي عاجلاً أو آجلاً، لمزيد من التفاصيل، راجع: صالح محمد العابد (دكتور): المرجع السابق، ص ص ٢-٣.

٥٢- العابد، فؤاد سعيد (دكتور): سياسة بريطانيا في الخليج العربي خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر. الجزء الأول، منشورات ذات السلاسل للطباعة والنشر والتوزيع، الكويت، بدون تاريخ طبع، ص ٩٣.

53- Lyne, R. N.: Op. Cit. PP. 35-36.

٥٤- روث، رودلف سعيد: السيد سعيد بن سلطان (١٨٥٦-١٧٩١م) سيرته ودوره في تاريخ عمان وزنجبار. ترجمة عبد المجيد حسيب القيسي، الدار العربية للموسوعات، بيروت، ١٩٨٨، ص ص ١١٩-١٢٠.

55- Phillips, W.: Op. Cit. P. 101.
56- Hatch, J.: The History of Britain in Africa. London, 1969, P. 130.
57- Cooper, F.: Op. Cit. PP. 38-39.

٥٨- يمزج القرنفل بالتبغ لصناعة السجائر في إندونيسيا، ويستخدم في صناعة اللبان في الهند، وكذلك في صناعة الحلوى والروائح العطرية في إنجلترا والولايات المتحدة، ويستخدم في الأغراض الطبية مثل علاج الروماتزم والأسنان ونزلات البرد والسعال ويمنع القئ ودوار البحر ويستخرج منه زيت القرنفل. راجع:

- Lofchie, M. F.: Zanzibar, Background revolution. London, 1965, PP. 47-49.

59- Abdulsheriff: Zanzibar, under Colonial Rule. Eastern African studies. Nairobi, P. 165.
60- Hatch, J.: Op. Cit. P. 130.
61- Abdulsheriff: Op. Cit. P. 165.
62- Lofchie, M. F.: Op. Cit. PP. 47-49.

- قاسم، جمال زكريا (دكتور): الخليج العربي "دراسة لتاريخ الإمارات العربية في عصر التوسع الأوروبي ١٥٠٧-١٨٤٠م". دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٩٧، ص ٢٢١.

63- Gray, J.: History of Zanzibar. London, 1962, P. 225.
64- Harris, J. E.: Op. Cit. PP. 6-7.
65- Gray, J.: Op. Cit. P. 225.
66- Harris, J. E.: Op. Cit. P. 7.
67- Cooper, F.: Op. Cit. PP. 39-40.

٦٨- لاندن، روبرت جيران: عمان منذ ١٨٥٦م مسيرًا ومصيرًا. ترجمة محمد أمين عبد الله، سلطنة عمان، وزارة التراث القومي والثقافة، ١٩٨٩، ص ١٧٥.

٦٩- عبد الرحمن، عبد الوهاب أحمد (دكتور): المرجع السابق، ص ١٣.

٧٠- لاندن، روبرت جيران: المرجع السابق، ص ١٧٥.

٧١- لاندن، روبرت جيران: نفس المرجع، ص ص ١٧٥-١٧٦.

72- I. O. R.: R./15/1/738; Treaty of Amity and Commerce between the United States of America and the Sultan of Muscat, 21 September 1833; Tuson, Penelope and Emma Quick: Arabian treaties (1600-1960), Vol. 3, England, 1992, PP. 37-40.

- استطاعت الولايات المتحدة الأمريكية أن تنافس غيرها من الدول الأجنبية في التجارة مع زنجبار، ويعد النشاط الأمريكي في زنجبار من الإرهاصات الأولى للعلاقات العربية الأمريكية بصفة عامة، ويعود الفضل في بدء هذه العلاقات إلى أحد التجار الأمريكيين

ويدعى أدموند روبرتس (Edmond Roberts) حين تعرض لبعض المتاعب في زنجبار وما اعتبره قيودًا يتعرض لها الأمريكيون إذا قورنت معاملتهم بمعاملة التجار البريطانيين، ولهذا كله كتب روبرتس احتجاجًا وجهه إلى السيد سعيد، وقد أجابه الأخير بأنه يمكن التغلب على هذه الصعاب بعقد معاهدة بينه وبين الولايات المتحدة وبالفعل مثل روبرتس الرئيس الأمريكي في عقد معاهدة سنة ١٨٨٣م.

- قاسم، جمال زكريا (دكتور): الدولة العمانية في شرق أفريقيا. حصاد ندوة الدراسات العمانية، نوفمبر ١٩٨٠م، وزارة التراث القومي والثقافة، المجلد الثالث، مطابع سجل العرب، القاهرة، ١٩٨١، ص ١٢٥.

٧٣- قاسم، جمال زكريا (دكتور): الدولة العمانية ... نفس المرجع، ص ص ١٢٥-١٢٦.

74- I. O. R.: R. /15/1/738; Treaty of Amity and commerce between The United States of America and The Sultan of Muscat, 21 September 1833, Op. Cit. PP. 37-40.

75- Selections from the Records of the Bombay Government, No. XXIV, New Series, 1856, PP. 250-259, Treaty of Commerce between Her Majesty the Queen of The United Kingdom of Great Britain and Ireland and His Highness Sultan Sayyid sa'id b.Sultan, Imam of Muscat, 31 May 1839: Tuson, Penelope and Emma Quick: Arabian treaties… Op. Cit. PP. 41-52.

76- Lyne, R. N.: Op. Cit. P.34.

77- Lyne, R. N.: Ibid. P.36.

78- Additional articles regarding the Suppression of the foreign Slave trade entered into by His Highness Sayyid Sa'id b. Sultan, The Imam of Muscat, 17 December 1839: Aitchison, C. U.: A Collection of treaties, Engagements and sanads relating to India and neighbouring Countries. 5th edn revised to 1930, Delhi, 1933, Vol. XI. PP. 299-300. Harris, J. E.: Op. Cit. P. 7.

٧٩- تذكر بعض المصادر أن السيد سعيد بن سلطان قد نقل عاصمة حكمه من مسقط إلى زنجبار سنة ١٨٣٢م ولكن إقامته الدائمة فيها كانت سنة ١٨٤٠م، واستمرت إقامته هناك حتى سنة ١٨٥٠م، ثم عاد إلى مسقط ليساند ولده السيد ثويني، وللمزيد، راجع:

- Coupland, R.: East Africa. 1938, Op. Cit. P. 295.
- Lyne, R. N.: Op. Cit. P.33.

٨٠- هولنجزورث، ل. و.: زنجبار (١٩١٣-١٨٩٠م). ترجمة وتعليق حسن حبشي، الطبعة الأولى، دار المعارف بمصر، ١٩٦٨، ص ٥.

81- Lyne, R. N.: Op. Cit. P.37.

82- Phillips, W.: Op. Cit. P. 110.

83- Harris, J. E.: Op. Cit. P. 7.

84- Campbell, G.: Madagascar and the Slave Trade, 1810-1895. Journal of African History, 22, 1981, P. 212.

85- Selections from the Records of the Bombay Government, No. XXIV, New Series, 1856, PP. 265-271: Treaty of Commerce between the Sultan of Mascat and The King of the French, 17 November 1844; Tuson, Penelope and Emma Quick: Arabian treaties 1600-1960, Vol. 3, England, 1892, PP. 61-70.

- Lyne, R. N.: Op. Cit. PP. 34-35.

- جرانميزون، كوليت لوكور: المرجع السابق، ص ٦٧.
- لاشك أن عقد المعاهدة الفرنسية مع سلطنة زنجبار في عام ١٨٤٤م كان يُعد نصرًا للسياسة الفرنسية، وفى عام ١٨٤٧ أسست فرنسا قنصلية لها في زنجبار، كما تأسست الكثير من البيوت التجارية الفرنسية في شرق أفريقيا. لمزيد من التفاصيل، راجع:

٨٦- -قاسم، جمال زكريا (دكتور): الدولة العمانية في شرق أفريقيا، المرجع السابق، ص ١٢٨.

87- Lyne, R. N.: Op. Cit. PP. 34-35.
88- Hatch, J.: Op. Cit. P. 130.
89- Harris, J. E.: Op. Cit. P. 9.

٩٠- الترمانيني، عبد السلام (دكتور): الرق، ماضيه وحاضره. المجلس الوطني للفنون والآداب، الكويت، ١٩٨٥، ص ٢١١.

٩١- في سنة ١٨١٠م احتلت بريطانيا جزيرة بوربون "ريونيون"، وعينت من قبلها حكامًا على تلك الجزر، وفى سنة ١٨١٥م أرجعت بريطانيا جزيرة ريونيون إلى فرنسا، أما جزيرة موريشيوس عندما استحوذ الفرنسيون عليها سنة ١٧١٥م بقى اسمها موريشيوس، وفى سنة ١٧٢١م أنشأت فيها فرنسا مستوطنة، فسميت الجزيرة "أيل دي فرانس" وبقيت بذلك الاسم حتى احتُلت من قبل الإنجليز سنة ١٨١٠م، فأُعيد إليها اسمها السابق "موريشيوس"، لمزيد من التفاصيل، راجع:

- القاسمي، سلطان بن محمد (دكتور): المرجع السابق، ص ص ٨-٩.

92- Harris, J. E.: Op. Cit. P. 9.
93- Cooper, F.: Op. Cit. P. 46.
94- Cooper, F.: Ibid, P. 46.
95- Gray, J.: Op. Cit. PP. 271-272.
96- Harris, J. E.: Op. Cit. P. 9.
97- Harris, J. E.: Ibid. P. 9.
98- Harris, J. E.: Ibid. pp. 9-10.
99- Lyne, R. N.: Op. Cit. P.64.
100- Harris, J. E.: Op. Cit. P. 10.
101- Great Britain, Foreign Office, Vol. 84, (Slave trade, Vol. 1019), Russell to Rigby, February 19, 1861: Harris, J. E: Op. Cit. P. 10.
102- Harris, J. E.: Op. Cit. P. 10.

١٠٣- لاندن، روبرت جيران: المرجع السابق، ص ص ٢٤٢-٢٤٣.

104- – Treaty with the Sultan of Zanzibar for The Suppression of the Slave Trade, dated 5th June 1873: Aitchison, C. U.: A Collection of Treaties, Engagements and Sanads relating to India and neighbouring Countries, Vol. XI, Calcutta, 1892. PP. 237-238.

١٠٥- لاندن، روبرت جيران: المرجع السابق، ص ٢٤٣.

١٠٦- مصيلحى، محيى الدين (دكتور): المرجع السابق، ص ١٨٤.

١٠٧- مصيلحى، محيى الدين (دكتور): نفس المرجع، ص ص ١٨٤-١٨٥.

١٠٨- لاندن، روبرت جيران: المرجع السابق، ص ١٧٩.
١٠٩- لاندن، روبرت جيران: نفس المرجع، ص ١٧٩.
110- Harris, J. E.: Op. Cit. PP. 10-11.
١١١- الترمانيني، عبد السلام (دكتور): المرجع السابق، ص ١٩٣.
112- Harris, J. E.: Op. Cit. P 12.
113- Lyne, R. N.: Op. Cit. P.64.
114- Harris, J. E.: Op. Cit. P. 12.
115- Lyne, R. N.: Op. Cit. PP.187-188.
116- Lyne, R. N.: Ibid. PP.187-188.
117- Harris, J. E.: Op. Cit. P. 12.
118- Kelly, J. B.: Op. Cit. P. 413.
119- Harris, J. E.: Op. Cit. P. 12.
120- Lyne, R. N.: Op. Cit. PP.64-65.
121- Kelly, J. B.: Op. Cit. P. 417.
122- Harris, J. E.: Op. Cit. PP. 12-13.
123- Abdulsheriff: Op. Cit. P. 165.
١٢٤- لاندن، روبرت جيران: المرجع السابق، ص ١٥٦.
١٢٥- مصيلحى، محيى الدين (دكتور): المرجع السابق، ص ١٧٨.
126- Russell, C. E. B.: Op. Cit. PP. 128-131.
127- Gray, J.: Op. Cit. P. 244.
128- Russell, C. E. B.: Op. Cit. PP. 128-131.
129- Harris, J. E.: Op. Cit. P. 13.
130- Lyne, R. N.: Op. Cit. P. 61.
131- Gray, J.: Op. Cit. P. 224.
132- Harris, J. E.: Op. Cit. P. 13.
133- Lyne, R. N.: Op. Cit. P. 61.
134- Harris, J. E.: Op. Cit. P. 13.
135- Harris, J. E.: Ibid, P. 15.
136- Lyne, R. N.: Op. Cit. P. 61.
137- Harris, J. E.: Op. Cit. P. 15.
138- Lyne, R. N.: Op. Cit. P. 61.
139- Lyne, R. N.: Ibid. PP. 61-62.
140- Lyne, R. N.: Ibid. P. 62.
141- Harris, J. E.: Op. Cit. PP. 16-17.
142- Harris, J. E.: Ibid. P. 17.
143- Harris, J. E.: Ibid. P. 19.
144- Lyne, R. N.: Op. Cit. P. 62.
145- Harris, J. E.: Op. Cit. P. 19.
146- Kelly, J. B.: Op. Cit. P. 412.
147- Harris, J. E.: Op. Cit. PP. 19-20.
148- Kelly, J. B.: Op. Cit. P. 413.
149- Harris, J. E.: Op. Cit. P. 20.
150- Cooper, F.: Op. Cit. P. 41.
151- Cooper, F.: Ibid. PP. 41-42.
١٥٢- عبد الرحمن، عبد الوهاب أحمد (دكتور): المرجع السابق، ص ١٣.

153- Harris, J. E.: Op. Cit. P. 20.
154- Russell, C. E. B.: Op. Cit. P. 333.
155- Lyne, R. N.: Op. Cit. P. 62.
156- Russell, C. E. B.: Op. Cit. P. 333.
157- Russell, C. E. B.: Ibid. P. 333.
158- Harris, J. E.: Op. Cit. P. 20.
159- Harris, J. E.: Ibid. PP. 20-21.
160- Harris, J. E.: Ibid. P. 21.
161- Lyne, R. N.: Op. Cit. PP. 62- 63.
162- Lorimer, J. G.: Gazetteer of the Persian Gulf. Oman and Central Arabia. Vol. 1, Historical part, II, Calcutta, 1915. P. 2494.
163- Lyne, R. N.: Op. Cit. P. 63.
164- Lorimer, J. G.: Op. Cit. P. 2494.
165- Lorimer, J. G.: Ibid, P. 2494.
166- Lyne, R. N.: Op. Cit. P. 63.

١٦٧- المعمري، أحمد حمود: عمان وشرق أفريقيا. ترجمة محمد أمين عبد الله، وزارة التراث القومي والثقافة، سلطنة عمان، مسقط، ١٩٨٠، ص ص ٩٢-٩٣.

168- Russell, C. E. B.: Op. Cit. P. 213.
169- Harris, J. E.: Op. Cit. P. 22.
170- Harris, J. E.: Ibid. P. 22.
171- Harris, J. E.: Ibid. P. 22.
172- Lyne, R. N.: Op. Cit. P. 65.

١٧٣- عبد الرحمن، عبد الوهاب أحمد (دكتور): المرجع السابق، ص ١٢.

174- Harris, J. E.: Op. Cit. PP. 23-24.
175- Harris, J. E.: Ibid. P. 24.
176- Cooper, F.: Op. Cit. PP . 40-41.
177- Harris, J. E.: Op. Cit. P. 24.
178- Harris, J. E.: Ibid. P. 24.
179- Cooper, F.: Op. Cit. P. 41.
180- Harris, J. E.: Op. Cit. P. 24.
181- Harris, J. E.: Ibid. P. 24.
182- Lyne, R. N.: Op. Cit. P. 62.
183- Coupland, R.: East Africa, 1938, Op. Cit. P. 230.
- Russell, C. E. B.: Op. Cit. P. 134.
184- Harris, J. E.: Op. Cit. P. 31.

١٨٥- لاندن، روبرت جيران: المرجع السابق، ص ١٧٦.

186- Harris, J. E.: Op. Cit. P. 31.
187- Harris, J. E.: Ibid. P. 32.
188- Kelly, J. B.: Op. Cit. P. 417.
189- Harris, J. E.: Op. Cit. PP. 35-36.
190- Kelly, J. B.: Op. Cit. P. 414.

١٩١- يقع ساحل الباطنة في عمان.

192- Harris, J. E.: Op. Cit. P. 37.
193- Harris, J. E.: Ibid. P. 37.
194- Kelly, J. B.: Op. Cit. P. 413.

١٩٥- لاندن، روبرت جيران: المرجع السابق، ص ١٧٩.

196- Lorimer, J. G.: Op. Cit. P. 2499.

١٩٧- لاندن، روبرت جيران: المرجع السابق، ص ص ١٧٩-١٨٠.

١٩٨- تقع ميناب إلى الداخل من بندر عباس.

199- Harris, J. E.: Op. Cit. PP. 39-40.

٢٠٠- مصيلحى، محي الدين (دكتور): المرجع السابق، ص ١٨٦.

٢٠١- عبد الرحمن، عبد الوهاب أحمد (دكتور): المرجع السابق، ص ١٨.

202- Hill, G. B.: Colonel Gordon in Central Africa. London, 1887, P. 369.
203- Harris, J. E.: Op. Cit. PP. 44, 48-49.
204- Kelly, J. B.: Op. Cit. PP. 414-415.
205- Great Britain, F. O. Vol, 84, Slave trade: Vol. 387, Mackenzie to Reid, October 16, 1840, P. 93; Harris, J. E.: Op. Cit. P. 49.
206- Kelly, J. B.: Op. Cit. P. 414.
207- Great Britain, F. O. Vol, 84, Slave trade: Vol. 387, Mackenzie to Reid, October 16, 1840, P. 93; Harris, J. E.: Op. Cit. P. 49.
208- Harris, J. E.: Ibid. P. 33.
209- Harris, J. E.: Ibid. P. 33.

٢١٠- العقاد، صلاح (دكتور): التيارات السياسية في الخليج العربي. مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٨٢، ص ١٦٢.

٢١١- عبد الرحمن، عبد الوهاب أحمد (دكتور): المرجع السابق، ص ١٩.

٢١٢- لاندن، روبرت جيران: المرجع السابق، ص ١٣٢.

٢١٣- هو الميجور ديفيد ويلسون (Wilson) المقيم البريطاني في الخليج عام ١٨٣١.

214- Kelly, J. B.: Op. Cit. PP. 414- 415.
215- Kelly, J. B.: Ibid. PP. 415- 416.
216- Kelly, J. B.: Ibid. P. 416.

٢١٧- عبد الرحمن، عبد الوهاب أحمد (دكتور): المرجع السابق، ص ٢٠.

٢١٨- عبد الرحمن، عبد الوهاب أحمد (دكتور): نفس المرجع، ص ٢٠.

قائمة المصادر والمراجع

أولاً- الوثائق الإنجليزية:

1) Additional articles regarding the Suppression of the foreign Slave trade entered into by His Highness Sayyid Sa'id b. Sultan, The Imam of Muscat, 17 December 1839: Aitchison, C. U.: A Collection of treaties, Engagements and sanads relating to India and neighbouring Countries. 5th edn revised to 1930, Delhi, 1933, Vol. XI. PP. 299-300.
2) Great Britain, Foreign Office, Vol. 84, (Slave trade, Vol. 1019), Russell to Rigby, February 19, 1861; Harris, J. E.: P. 10.
3) Great Britain, F. O. Vol, 84, Slave trade: Vol. 387, Mackenzie to Reid, October 16, 1840.
4) I. O. R./15/1/738: Treaty of Amity and Commerce between the United States of America and the Sultan of Muscat, 21 September 1833; Tuson, Penelope and Emma Quick: Arabian treaties (1600-1960), Vol. 3, England, 1992.
5) Selections from the Records of the Bombay Government, No. XXIV, New Series, 1856, PP. 250-259, Treaty of Commerce between Her Majesty the Queen of The United Kingdom of Great Britain and Ireland and His Highness Sultan Sayyid sa'id b.Sultan, Imam of Muscat, 31 May 1839; Tuson, Penelope and Emma Quick: Arabian treaties… Op. Cit. PP. 41-52.
6) Selections from the Records of the Bombay Government, No. XXIV, New Series, 1856, PP. 265-271: Treaty of Commerce between the Sultan of Mascat and The King of the French, 17 November 1844; Tuson, Penelope and Emma Quick: Arabian treaties 1600-1960, Vol. 3, England, 1892, PP. 61-70.
7) Treaty with the Sultan of Zanzibar for The Suppression of the Slave Trade, dated 5th June 1873: Aitchison, C. U.: A Collection of Treaties, Engagements and Sanads relating to India and neighbouring Countries, Vol. XI, Calcutta, 1892. PP. 237-238.

ثانيا- وثائق عربية:

- القاسمي، سلطان بن محمد (دكتور): الوثائق العربية العمانية في مراكز الأرشيف الفرنسية. جمع وتحقيق، الطبعة الأولى، ١٩٩٣م.

ثالثا- المراجع الأجنبية:

1) Abdulsheriff: Zanzibar, under Colonial Rule. Eastern African studies. Nairobi. N. d.
2) Alpers, E. A.: The East African slave trade. Nairobi, 1967.

3) Campbell, G.: Madagascar and the Slave Trade, 1810-1895. Journal of African History, 22, 1981.
4) Cooper, F.: Plantation Slavery on the East Coast of Africa. London, 1977.
5) Coupland, R.: East Africa and its invaders. Oxford, 1938, 1961.
6) Freeman- Grenville, G. S. P.: "The Coast 1498-1840" in History of East Africa. ed, Roland Oliver and Gervase Mathew, Vol. 1, London, 1963.
7) Gray, J.: History of Zanzibar. London, 1962.
8) Hailey, L.: Native administration in the British African Territories, part, II, Zanzibar. London, 1950.
9) Harris, J. E.: the African presence in Asia. Evanston. 1971.
10) Hatch, J.: The History of Britain in Africa. London, 1969.
11) Hill, G. B.: Colonel Gordon in Central Africa. London, 1887.
12) Kelly, J. B.: Britain and the Persian Gulf, (1795-1880). Oxford, 1968.
13) Lofchie, M. F.: Zanzibar, Background revolution. London, 1965.
14) Lorimer, J. G: Gazetteer of the Persian Gulf, Oman and Central Arabia. Vol. 1, Historical part, II, Calcutta, 1915.
15) Lyne, R. N.: Zanzibar in contemporary Times. London, 1987.
16) Philips, W.: Oman; A History. Beirut, 1971.
17) Russell, C. E. B.: General Rigby, Zanzibar and the slave trade. London, 1935.

رابعًا– المراجع العربية والمعربة:

١) الترمانيني، عبد السلام (دكتور): الرق، ماضيه وحاضره. المجلس الوطني للفنون والآداب، الكويت، ١٩٨٥.
٢) روث، رودلف سعيد: السيد سعيد بن سلطان (١٨٥٦–١٧٩١م): سيرته ودوره في تاريخ عمان وزنجبار. ترجمة عبد المجيد حسيب القيسي، الدار العربية للموسوعات، بيروت، ١٩٨٨.
٣) العقاد، صلاح (دكتور): التيارات السياسية في الخليج العربي. مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٨٢.
٤) قاسم، جمال زكريا (دكتور): الخليج العربي: "دراسة لتاريخ الإمارات العربية في عصر التوسع الأوروبي ١٥٠٧–١٨٤٠م". دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٩٧.
٥) لاندن، روبرت جيران: عمان منذ ١٨٥٦م مسيرًا ومصيرًا. ترجمة محمد أمين عبد الله، سلطنة عمان، وزارة التراث القومي والثقافة، ١٩٨٩.

٦) المعمري، أحمد حمود: عمان وشرق أفريقيا. ترجمة محمد أمين عبد الله، وزارة التراث القومي والثقافة، سلطنة عمان، مسقط، ١٩٨٠.
٧) الشيخ المغيرى، سعيد بن على: جهينة الأخبار في تاريخ زنجبار. تحقيق محمد على الصليبي، وزارة التراث القومي والثقافة، سلطنة عمان، ١٩٨٦.
٨) هولنجزورث، ل. و: زنجبار (١٩١٣-١٨٩٠م). ترجمة وتعليق حسن حبشي، الطبعة الأولى، دار المعارف بمصر، ١٩٦٨.

خامسًا- الدوريات العربية والمؤتمرات:

١) العابد، صالح محمد (دكتور): العلاقات العمانية الفرنسية في النصف الثاني من القرن ١٨. بحث قُدم في ندوة عمان في التاريخ، ٢٤-١٩٩٤/٩/٢٧م، جامعة السلطان قابوس، مسقط، ١٩٩٤.
٢) جرانميزون، كوليت لوكور: فرنسا وعمان والمحيط الهندي في القرنين ١٨، ١٩. ندوة العلاقات العمانية الفرنسية، ٣٠-٣١ أكتوبر ١٩٩٤م، وزارة التراث القومي والثقافة، ومسقط، ١٩٩٤.
٣) طه، جاد محمد (دكتور): بريطانيا وتقسيم سلطنة مسقط- زنجبار في ضوء الوثائق البريطانية. ندوة عمان في التاريخ، ٢٤- ٢٧ سبتمبر ١٩٩٤م، جامعة السلطان قابوس، مسقط، ١٩٩٤.
٤) عبد الرحمن، عبد الوهاب أحمد (دكتور): بريطانيا وتجارة الرقيق في الخليج العربي وشرق أفريقيا. دورية كلية الآداب، جامعة الإمارات، العدد الأول، ١٩٨٥.
٥) قاسم، جمال زكريا (دكتور): الدولة العمانية في شرق أفريقيا. حصاد ندوة الدراسات العمانية، نوفمبر ١٩٨٠م، وزارة التراث القومي والثقافة، المجلد الثالث، مطابع سجل العرب، القاهرة، ١٩٨١.
٦) مصيلحى، محيى الدين (دكتور): النشاط التجاري العربي في شرق أفريقيا في القرن التاسع عشر حتى بداية السيطرة الأوروبية على

المنطقة. بحث منشور في ندوة العرب في أفريقيا، دار الثقافة العربية، القاهرة، ١٩٨٧.

٧) ياغي، إسماعيل أحمد (دكتور): العلاقات البريطانية العمانية في القرن ١٩. الدارة، مجلة ربع سنوية تصدر عن دارة الملك عبد العزيز، العدد الثالث، السنة السادسة، أبريل، ١٩٨١.